

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

مجلة علمية محكمة تصدر عن:
مركز العلوم و التقنية للبحوث و الدراسات



سبتمبر 2019

العدد التاسع

www.stc-rs.com.ly

كلمة العدد ...

بسم الله والحمد لله .. والصلاة والسلام على المصطفى وكفى .. تتسارع متغيرات العصر بشكل غير متوقع وبوتيرة عالية جدا إلى درجة ان كثير من المجتمعات وخاصة المسماة نامية منها وقعت تحت طائلة أعاصير المتغيرات الكونية بكافة عناصرها، والمجتمع الليبي ليس استثناء وأضحى حسب رأي كثير من المهتمين يفقد كثير من خصائصه الجميلة التي اكتسبها كموروث رائع ضمن إطار الدين الحنيف والأعراف، مما يهدد كيانه بشكل مخيف انعكس على كل شي حتى معتقداتنا .

... دعوة من هيئة التحرير الى كل الباحثين للمزيد من الدراسات والأبحاث التي تناقش مشاكل المجتمع الناشئة عن موجة العولمة والتي وصلت أثارها السلبية إلى هدم الأخلاق والقيم وكيان مجتمعنا المسلم المحافظ . إننا ندق ناقوس الخطر لان الهدم والسوس وصل إلى الأساسات .

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ

الدعوة مفتوحة .. لتمويل دراسات موسعة حول المشاكل الاجتماعية في ليبيا .

هيئة تحرير المجلة

جدول المحتويات

2.....	كلمة العدد
2.....	هيئة تحرير المجلة
3.....	جدول المحتويات
4.....	مستقبل التجارة الالكترونية في ليبيا
28.....	دور المعلومات في حل المشاكل التسويقية
56.....	تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد

مستقبل التجارة الإلكترونية في ليبيا

د. خالد خليفة الصابر حسين

المعهد العالي للمهن الشاملة - طبرق

khaledborwis@gmail.com

ملخص الدراسة

يساهم قطاع الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية من خلال زيادة الفرص التجارية والاستثمار، حيث تساهم التجارة الإلكترونية في تطوير القطاع الخاص والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوسع في الأعمال التجارية، وتوفّر فرصاً عمل للأفراد والشركات المحلية من خلال المشاركة في الأسواق الجديدة التي تزيل الحواجز وتعبّر الحدود، وتسهل عملية التبادل التجاري، وتمام الصفقات دون عبء تكاليف التنقل والسفر. كما تتيح التجارة الإلكترونية الفرص العادلة أمام جميع الأفراد باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المشاريع وتحقيق الأرباح. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة البحث المتمثلة في اختبار وتقييم العوامل المؤثرة على قرار قبول الأفراد لاستخدام الوسائط الإلكترونية عند التسوق وتمام الصفقات التجارية. وباستخدام صحيفة الاستبيان لعدد (476) استمارة لجمع بيانات وجهة نظر الليبيين حول رغبتهم في استخدام أسلوب التسوق باستخدام الوسائط الإلكترونية في المستقبل. وتحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، قامت هذا الدراسة باختبار صحة الفرضيات. واطهرت النتائج أن متغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية، وهي تدعم أو تساهم في قرار قبول الأفراد في ليبيا لاستخدام أسلوب التجارة الإلكترونية عند التسوق وإتمام الصفقات التجارية في المستقبل. وتقدم هذه الدراسة عدد من التوصيات حول أهمية العوامل المؤثرة لقبول الأفراد أسلوب التجارة الإلكترونية في المستقبل، وتعزيز روح الإبداع والابتكار وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في ليبيا.

الكلمات الدالة : الوسائط الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية ، تكنولوجيا الاتصالات، الصفقات التجارية.

Abstract:

The digital economy contributes to development through increased business opportunities and investment, and e-commerce contributes to the development of the private sector that increases production and expands business, and provides employment opportunities for local individuals and companies through participation in new markets , which removes barriers and crosses borders, facilitates trade, and completes transactions without burdening the costs of movement and travel. E-commerce also offers fair opportunities for all individuals using modern technology, enterprise development and profitability.

This study aims to highlight the research problem of testing and evaluating factors affecting the decision to accept individuals to use electronic media when shopping and completing business transactions. Using the questionnaire for a number of 476 forms to collect data from Libyans' point of view on their desire to use the method of shopping using electronic media in the future. By analysing the data using descriptive methodology and statistics, this study tested the validity of hypotheses. The study provides a number of recommendations on the importance of factors influencing the acceptance of the method of e-commerce in the future, promoting creativity and innovation and developing the infrastructure of the digital economy in Libya.

مقدمة :

تعتبر التجارة عملية يتم من خلالها تبادل وتصريف منافع يحصل عليها الإنسان من تبادل السلع أو الخدمات. وبعد ظهور النقود كوحدة قياس وتبادل للسلع والخدمات، أصبحت النقود - ولا تزال - الطريقة الأمثل في إتمام الصفقات التجارية، وذلك لما

منحته النقود من حرية وسهولة للتبادل وإتمام الصفقات التجارية بالمقارنة مع أسلوب المقايضة، مما ساهم في ازدهار التجارة واتساع نقاطها الجغرافي. وتزايدت الأنشطة التجارية بعد ابتكار الانترنت وانتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزاد الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة والسعي للاستفادة القصوى من فوائدها في المبادلات التجارية، والتي ساهمت في انتشار التجارة الإلكترونية (العوضي 2010).

إن ظهور التكنولوجيا الحديثة وانتشارها على مدار العقود الأربعة الماضية، حتى أصبحت تستخدم في كل مجالات الحياة، والتي غيرت كثيرا من نمط الحياة لدى الأفراد والشركات (علام 2010)، فذكرت احدي الدراسات انه "ومما ساعد على حدوث التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بهذه التكنولوجيا على الصعيد الدولي، وخير مثال على ذلك هو عقد مؤتمرين للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف سنة 2003، ونونس سنة 2005 ومن أهم القضايا المناقشة هي تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتطورة، وكيفية استخدامها من أجل بناء مجتمع المعلومات وتحقيق التنمية العالمية المستدامة" (سمية 2010). ويعود ظهور التجارة الإلكترونية خاصة بعد انتشار شبكة الانترنت، الذي مكن البائعين من الإعلان عن بضائعهم وتسويقها عبر مواقعهم التجارية المنتشرة على شبكة الانترنت، وبالتالي يستطيع أي مشترى الاطلاع على السلعة ومواصفاتها والمفاضلة بين جودتها وأسعارها ومعرفة كافة المعلومات عنها. كذلك ساعدت التكنولوجيا الحديثة في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وتسهيل إتمام الصفقات التجارية المتنوعة محلياً ودولياً (ويكيبيديا 2019)، وأصبحت عملية السداد مقابل الوفاء في هذه التجارة أسهل وأسرع، وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية للنقود أو التسوق باستخدام بطاقات الدفع والائتمان. وأصبحت التجارة عبر الانترنت أسلوب حديث لتسويق السلع والخدمات، وقد استطاعت هذه التجارة أن تنتشر

سريعاً حول العالم، ونالت قبولا عاماً (رباعي 2013). أن "التجارة الإلكترونية أصبحت النغمة السائدة في عالم اليوم، فقد ساهمت في جعل هذا العالم مجرد قرية صغيرة وسوقاً واحداً تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على اختلاف أحجامها، لاقتحام الأسواق العالمية وترويج البضائع والسلع بكل يسر وسهولة متخطين بذلك كل الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم اقتناء احتياجاتهم بمجرد نقرة زر واحدة ودون الحاجة لمغادرة أماكنهم" (سمية 2010). كما أخذت التجارة الإلكترونية مكانتها الدولية في العلاقات التجارية الدولية بشكل سريع وبأكثر مما هو متوقع ، حتى أصبحت التجارة الإلكترونية حقيقة واقعية وتلعب دوراً هاماً في تطور ونمو اقتصاديات الدول (الإبراهيمي 2017).

واقع التجارة الإلكترونية في ليبيا : أن التجارة الإلكترونية في ليبيا يحتاج إلى تشخيص طبيعة الخدمات التجارية والمالية والمصرفية الإلكترونية المتوفرة (شيلي 2015). وتتمثل التجارة الإلكترونية في ليبيا في المبادرات الفردية والتي ساهمت في نشر التجارة الإلكترونية في ليبيا، حيث قام الأفراد وشركات القطاع الخاص بتأسيس مواقع الإلكترونية للتجارة عبر الوسائط الإلكترونية ، مثل شبكة ليبيا للتجارة ، التي تهدف إلى إدارة وتشغيل النظام الإلكتروني للتجارة الخارجية ، ولإتمام الإجراءات الإدارية والمصرفية والجمركية والرقابية وغيرها اللازمة لعمليات لتصدير والاستيراد من خلال الشبكة بسهولة وفي زمن قصير (بودبوس 2018).

ولأهمية الدفع الإلكتروني لإتمام الصفقات التجارية الرقمية اتخذ مصرف ليبيا المركزي سلسلة من القرارات لتنفيذ الخطط والمشاريع لاستكمال البنية التحتية لتقنية لخدمة القطاع المصرفي للدفع بتقديم الخدمات الإلكترونية ، مثل البطاقات الإلكترونية وخدمات الدفع عن طريق نقطة البيع (POS) (المركزي 2018)، ورغم ما تواجهه ليبيا من صعوبات اقتصادية وسياسية بسبب الصراعات وتعدد السلطات الحاكمة ، والتي كان لها الأثر

الكبير في تأخر استكمال عدد من المشروعات التطويرية التي وضعها المصرف المركزي في المجال التقني وانطلاق الخدمات الالكترونية المهمة ، مثل مشروع تطوير مقاصة الصكوك ، ومشروع بوابات العبور ، ومشروع منظومة التقارير السوفت ، ومشروع منظومة إدارة طلبات التغطية من النقد الأجنبي للمصارف وللإفراد(المركزي 2018). وفي سنة 2013 أعلنت وزارة والاتصالات والمعلوماتية في ليبيا عن مبادرة ليبيا الالكترونية ، ولكن بسبب ما تواجهه ليبيا من صعوبات اقتصادية وسياسية تسبب في وقف التنفيذ أو التنفيذ البطيء للمبادرة ، وتمثل رؤية الوزارة من خلال المبادرة في تطوير التوظيف الذكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وتمثل الأهداف الاستراتيجية للمشروع في التطوير والرفع من مستوى جودة المعيشة للإفراد ، من خلال الاستفادة من خدمات التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة إلى بناء اقتصاد معرفي وزيادة القيمة المضافة له ، لتشجيع الكوادر الوطنية والقطاع الخاص ، وانطلاق مشروع الحكومة الالكترونية التي تركز على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ، بالإضافة إلى التجارة الالكترونية لخلق سوق تجاري جديد والدفع بعجلة نمو الاقتصاد الليبي (وزارة الاتصالات 2018). ومن خلال تشجيع مصرف ليبيا المركزي على استخدام البطاقات الالكترونية في المعاملات التجارية، وفتح خدمات نقاط البيع باستخدام البطاقات الالكترونية. وشجع ذلك المصرف بعد أزمة السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية وإغلاق أبوابها أمام المواطنين.

متغيرات الدراسة: لتطبيق التجارة الالكترونية في ليبيا وضمان نجاحها في ليبيا يتطلب الأمر ضرورة قبول الليبيين استخدام الوسائط الالكترونية والمواقع التجارية الإلكترونية لإتمام الصفقات التجارية، حيث أثبتت الدراسات السابقة أن من الأهمية توفير بنية جيدة ومتطورة للاتصالات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى إرساء قاعدة تشريعية وقانونية لتوفير عنصر الحماية وزرع الثقة والأمان ، وتشجيع ودعم الحكومة المتمثلة في

الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة في توافر الكوادر البشرية المدربة على التعامل والاستخدام الجيد لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وصيانتها، ونشر الوعي والمعرفة لزيادة الاستفادة من خدماتها لدي الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من خلال التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة ، مع ضرورة زيادة قدرة الجهات ذات العلاقة بالدولة على التعامل مع المعوقات أو المشكلات التي تتعرض لها قطاع المعاملات الالكترونية المختلفة .

ففي دراسات أجريت في السودان(حسن 2010, الخليفة 2015) حول العوامل التي تؤثر على نجاح تطبيق نظام التجارة الالكترونية ، وهدفت تلك الدراسات إلى التعريف بأهمية التجارة الالكترونية في السوق العالمية وتحديد الأساليب والطرق المستخدمة فيها، وتحديد أثر بعض العوامل التي تؤثر على تبني التجارة الالكترونية في السودان. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن تبني نظام ناجح للتجارة الالكترونية يتأثر سلباً بضعف تقنية المعلومات التي تشمل شبكات الاتصال(حسن 2010)، وضعف أو عدم انتشار وسائل الدفع الالكترونية، وضعف ثقافة التعامل مع التقنيات الحديثة وسط الجمهور، وحدثة ومحدودية القوانين المنظمة للأعمال الإلكترونية، وضعف الإلمام بها من قبل الجهات المنفذة كالقضاة. كما قدمت عدد من التوصيات، وهي ضرورة توسيع نطاق عمليات التجارة الالكترونية الحالية، وتوفير المعلومات عنها(الخليفة 2015)، وأهمية التنسيق بين الجهات العاملة في المجال فيما بينها وتنسيقها مع الجهات الإقليمية والعالمية النظرية(حسن 2010).

وأكدت عدة دراسات حول التجارة الالكترونية في الجزائر (غزيل 2010, رباي 2013, مسلم 2018, يوسف 2018). أن التجارة الالكترونية لم يعد موضوعا تقبل به الجزائر أو ترفضه ، وإنما أصبح ضرورة حتمية أصبحت تؤثر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج أثبتت من خلالها أهمية

عنصر الثقافة والوعي لدى الأفراد بالاقتصاد الرقمي ومعرفة استخدام التكنولوجيا. أضاف إليها أهمية البنية التحتية اللازمة للاتصالات لتبني التجارة الإلكترونية، كما نبهت الدراسة إلى أهمية الصعوبات التقنية والتشريعية والمصرفية. وأوصت بضرورة سن القوانين والتشريعات ذات العلاقة ، وتأمين الاتصالات الإلكترونية وحقوق الملكية. وضع برامج دعم وتحفيز الأفراد والشركات، وتعزيز روح الإبداع والابتكار والبحث العلمي ، وتطوير نظام المدفوعات المصرفية الإلكترونية بسرعة وأمان من خلال الوسائل الإلكترونية ، ونشر الوعي والمعرفة لدى الأفراد بأهمية التجارة الإلكترونية ، وتعزيز الثقة لديهم من أجل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي دراسات أخرى حول التجارة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية (احمد 2008، دكرورى 2009)، والتي تناولت مفهوم التجارة الإلكترونية وأنواعها ومراحلها وتطويرها وفوائدها في تنمية وتطوير وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعمل على توفير البنية القانونية للتجارة الإلكترونية يهدف إلى تأكيد صحة المعاملات التي تتم عن طريقا لوسائل الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة الى ضرورة وجود شبكة اتصالات حديثة ومتطورة، كذلك تتطلب التجارة الإلكترونية اقتصاداً متطوراً نسبياً ومتنووعاً. كذلك اشارت الدراسة أهمية وجود دور فعال ومؤثر للدولة في مجال التجارة الإلكترونية، بالإضافة الى ضرورة إتباع سياسات اقتصادية يكون من شأنها إتاحة الفرصة للقطاع الخاص، ليقوم بالدور الفعال والرئيسي في نمو التجارة، بالإضافة الى ضمان توفير عناصر الأمن والحماية من خلال وضع تنظيم قانوني لمعاملات التجارة الإلكترونية.

وتوصلت دراسة حول عوائق تطوير التجارة الإلكترونية في الوطن العربي ،إلى بعض النتائج الهامة (علام 2010)، مثل أهمية البنية التحتية الإلكترونية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات ، وانتشار استخدام الإنترنت والحاسبات، إضافة إلى ضرورة سن التشريعات والأنظمة المناسبة للمعاملات الإلكترونية (حوالف 2014، آدم 2016،

الإبراهيمي 2017). وكذلك أهمية توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات. وإشارات الدراسة إلى ضعف انتشار واستخدام تقنية المعلومات في معظم الدول العربية والإسلامية نتيجة لتدني نسبة الإنفاق الحكومي وغير الحكومي على تقنية المعلومات. بالإضافة إلى دور البحث والتطوير في تقدم وتوطين التكنولوجيا. وتواجه الدول العربية والإسلامية تحديات عدم توفر البنية التحتية اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية وضعف الثقافة والوعي التقني والإلكتروني بين عامة أفراد المجتمع، قصور الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تطبيقات التجارة الإلكترونية، ضعف إمكانيات وقدرات المؤسسات التجارية، ضعف الدور الحكومي الرسمي لتهيئة قطاعات المجتمع للدخول في عصر تقنية المعلومات. إضافة إلى تحديات اجتماعية وثقافية مثل الخوف من الغزو الثقافي والفكري، والعقبات التشريعية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية (علام 2010).

وصت هذه الدراسة إلى أنه ينبغي الاهتمام بإعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية . دعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور مركز البحوث والتطوير في البلاد ، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية، مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

أهمية الدراسة: نستخلص من الدراسات السابقة أهمية العوامل المؤثر على قبول الأفراد لاستخدام الوسائل الإلكترونية ، واثرتلك العوامل على تشجيع الأفراد للتعامل بها والاستفادة من مميزاتهما ، لذا ، تقوم هذا الدراسة بالتعرف على واقع التجارة الإلكترونية واختبار امكانية استخدامها في ليبيا مستقبلاً، من خلال الاستفادة من التجارب السابقة ، ومحاولة التعرف على متطلبات قبولها وانتشارها بين الأفراد والشركات في ليبيا. لهذا

ترتكز هذه دراسة على اختبار عدد من عوامل لها اهمية في نجاح استخدام الأنشطة التجارية الالكترونية بالنسبة للأفراد في ليبيا .

مشكلة البحث: تقوم الدراسة على الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو: ما هو مدى إمكانية نجاح التجارة الالكترونية في مستقبل؟ ،ومن التساؤل الرئيسي للدراسة ينبثق التساؤلات التالية :

1 - هل هناك رغبة لدى الأفراد لقبول استخدام التجارة الالكترونية كأسلوب للتسوق في ليبيا ؟

2 هل عاملا لاستفادة، وعاملا لمعرفة، وعامل الثقة ، وعامل الحماية والأمان، وعاملا لدعم الحكومي، تساهم في قبول الأفراد في إتمام صفقاتهم التجارية اليومية عبر وسائل التجارة الالكترونية في المستقبل ؟

أهداف البحث: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي ما يلي :

1. اختبار العوامل التي تحول دون تطبيق التجارة الإلكترونية ، ومحاولة إيجاد حلول لها.
2. استطلاع أوقاعالتجارة الإلكترونية، ومحاولة معرفةمدىإدراكالليبيينلهذهالتكنولوجيا .
3. قياس مدى رغبة الليبيين واستعدادهم لقبول لتطبيق أسلوب التجارة الالكترونية في المستقبل .

فرضيات البحث :ستقوم هذا الدراسة باختبار صحة الفرضيات التالية :

1. أن عامل الاستفادة له اثر ايجابي على قبول الأفراد استخدام التجارة الالكترونية.
2. أن عامل المعرفة له اثر ايجابي على قبول الأفراد استخدام التجارة الالكترونية.
3. أن عامل الثقة له اثر ايجابي على قبول الأفراد استخدام التجارة الالكترونية.
4. أن عامل الحماية والأمان له اثر ايجابي على قبول الأفراد استخدام التجارة الالكترونية.

5. أن عامل الدعم الحكومي له اثر ايجابي على قبول الأفراد استخدام التجارة الالكترونية .

6. أن الأفراد لديهم الرغبة لاستخدام خدمات التجارة الالكترونية كأسلوب للتسوق في المستقبل .

منهجية البحث: تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي . وتقوم هذه المنهجية على دراسة ظواهره منها الاجتماعية والاقتصادية موجودة على أرض الواقع، وتقوم هذه الدراسة على التأكد من حقيقة وجودها وجمع البيانات التي تنفي أو تؤكد ذلك .

مجتمع البحث وعينة الدراسة: قامت الدراسة على تحليل سلوك الأفراد ومدى قبولهم استخدام التقنية الحديثة في إتمام الصفقات التجارية عبر وسائط الانترنت في ليبيا ، ويتمثل مجتمع الدراسة في السكان الليبيين القاطنين بعدد من المدن الرئيسية في ليبيا (طرابلس ، بنغازي ، درنة ، طبرق ، البيضاء ، سبها) ونظرا لكبر حجم المجتمع ، تم استهداف عينة ميسرة قدرها (476) وذلك بالرجوع للجداول الخاصة بالعينات الملائمة لأحجام المجتمعات (جدول كريزي مورقان).

طرق جمع البيانات: باستخدام صحيفة الاستبيان والذي قسم إلى جزئين ، الجزء الأول لجميع البيانات الشخصية لإفراد العينة (المتغيرات الديموغرافية) ، والجزء الثاني أسئلة حول العوامل (متغيرات الدراسة) المؤثرة على قبول الأفراد للاستخدام التجارة الالكترونية، وتم بناء مقياس ليكرت (Likert) المقاس بخمس درجات ، لتقييم واختبار آراء ووجهات نظر لعدد (476) مشارك حول متغيرات الدراسة واختبار الفروض باستخدام أساليب ومقاييس الإحصاء الوصفي. وتم إعداد وتوزيع عدد (500) استمارة ورقية، ونظر لقلّة عدد الأوراق المجمعّة (الراجعة)، حيث بلغ عدد الاستمارات الراجعة فقط (185) ورقة ، وبفحصها تبين إن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل هو (134) استمارة، ورفض عدد (51) ورقة، حيث تعد استمارات غير صالحة للتحليل لنقص

البيانات بسبب عدم إجابة أصحابها على كافة الأسئلة. لذا قام الباحث بالاعتماد على أسلوب الاستبيان الرقمي (الإلكتروني)، وذلك لما يتميز به هذا الأسلوب من سهولة وسرعة عند توزيعه من خلال الروابط الإلكترونية ، وكذلك سهولة وسرعة الإجابة عليه من قبل المشاركين . وقد تمكن الباحث من تجميع عدد (342) استبيان إلكتروني ، وجميعها صالحة للتحليل ومستوفيه لجميع لبيانات ، حيث من أهم سمات الاستبيان الإلكتروني انه لا يدرج ضمن الاستثمارات الصحيحة والقابلة للتحليل إلى بعد إجابة المشاركين على جميع الأسئلة المطروحة ، وإن هذا العدد من الاستثمارات الإلكترونية تم تجميعها كما يلي : عدد (22) عبر البريد الإلكتروني ، وعدد (86) عبر موقع (Survey Monkey) ، وعدد (146) عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك (Facebook) ، وعدد (56) عبر موقع الواتس أب (What's Up) ، وعدد (32) عبر موقع الفايبر (Viber). وبالتالي يصبح إجمالي استمارات الاستبيان المستوفية للبيانات والصالحة للتحليل هي (476) استمارة ، موزعة بين عدد (134) استمارة ورقية وعدد (342) استمارة رقمية .

طرق تحليل البيانات : لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض ، قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات المجمعة ، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ، كذلك استخدام اختبار (T) لعينة واحدة للتأكد من المتوسطات الحسابية ، والتوزيعات التكرارية ، وتحليل الانحدار . ومن خلال مقياس معامل بيتا (β) يمكن قياس مستوى موثوقية الاستبيان المستخدم في تجميع البيانات ، كذلك تم استخدام تحليل لمعامل (Alpha Chronbach) لتأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبيان ، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة . وباستخدام نموذج الانحدار الذي يوضح درجة الموثوقية (Reliability) للمتغير المستقلة (المعرفة، والاستفادة، الدعم الحكومي، الثقة، الحماية والأمان) وبالتالي يمكن تفسير نسبة التغير

الذي يحدث في المتغير التابع وهو عامل قبول استخدام التجارة الالكترونية في المستقبل . كذلك تم قياس مفهوم الصدق (Validity) وهو مدى تأدية الاستبيان للغرض الذي وضع من أجله. بالإضافة إلى ذلك فان احتمالية نموذج الانحدار تم دعمها أيضاً باستخدام تحليل التباين (FANOVA) حيث أن قيمة (F) دالة عند مستوي الدالة (1 %) .

ولقياس رغبة الأفراد في قبول استخدام الوسائط التجارية قام الباحث بإضافة بعض العبارات إلى المقياس استناداً على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة . ويتكون المقياس من (6) عبارات لكل متغير من متغيرات الدراسة مقاسه على مقياس ليكرت (Likert) من خمس درجات - اختيارات - للإجابة ، وفقاً للتدرج التالي (موافق بشدة ، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ، حيث يعطى للمشارك (5، 4، 3، 2، 1) علي التوالي. ولقد قام الباحث بتجريب استمارة الاستبيان على مفردات العينة بهدف اكتشاف أي غموض في طريقة صياغة العبارات وتعديل ما يلزم تعديله، واثبت الاختبار أن العبارات واضحة، وليس بها أي غموض لدى المشاركين.

عرض ومناقشة النتائج: لغرض الحصول على نتائج تحليل البيانات اللازمة التي تخدم أهداف البحث والتحقق من الفرضيات ، تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات وتحليلها، وتم التوصل إلى نتائج تحليل البيانات الديموغرافية ، ونتائج تحليل متغيرات الدراسة وهي كما يلي :

أولاً : نتائج تحليل البيانات الشخصية (الديموغرافية) : للتعرف على مجتمع البحث وعينة الدراسة تم تحليل خصائص أفراد العينة ، لإبراز الملامح الهامة التي تتصف بها هذه العينة ، لما لتلك الخصائص من أهمية في معرفة مدى تأثيرها على متغيرات الدراسة . لذلك تم بتحليل مجموعة من الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وعرضها ومناقشتها من خلال الجداول والأشكال التوضيحية، وهي الخصائص النوعية والكمية

مثل، العمر، والتّعليم، والوظيفة وغيرها، وتم دراسة مجموعة من الإحصائيات (الخصائص النوعية والكمية) حول الأفراد المشاركين لتوضيح المتغيّرات الديموغرافية وأثرها على وجهات نظرهم حول موضوع الدراسة، حيث التعرف على المعلومات الديموغرافية لأفراد العينة يوضح طبيعة التركيبة السكانية لمجتمع البحث وعينة الدراسة، مما يساهم في تحديد أكثر وضوح لحاجات العامة الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى أثر طبيعة الخصائص أو المتغيرات الديموغرافية في تفسير نتائج تحليل بيانات الدراسة. والجدول رقم (1) يلخص نتائج التحليل الوصفي للخصائص و المتغيرات الديموغرافية لمفردات عينة البحث المتضمنة باستمارة الاستبيان، والذي يصف ويناقش نتائج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحليل البيانات الديموغرافية للمشاركين.

جدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	النوع	التكرار	النسبة	المتغيرات الديموغرافية	النوع	التكرار	النسبة
العمر	18 – 24	28	5.9	امتلاك حاسوب	نعم	450	94.5
	25 – 34	70	14.7	شخصي	لا	26	5.5
	35 – 44	212	44.5	الوصول لشبكة	نعم	476	100.0
	45 – 54	108	22.7	للأنترنت	نعم	194	40.8
	55 – 64	49	10.3	تجارب سابقة	نعم	282	59.2
65 أو أكثر	9	1.9	عبر الهاتف	لا	156	32.8	
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	68	14.3	تجارب سابقة	نعم	320	67.2
	جامعية	180	37.8	عبر الايميل	لا	146	30.7
	ماجستير	146	30.7				

56.9	271	نعم	تجارب سابقة عبر الحاسوب	17.2	82	دكتوراه	نوع الوظيفة
				0.4	2	عاطل	
43.1	205	لا		5.7	27	طالب	
			80.0	381	قطاع عام		
50.4	240	نعم	تجارب سابقة عبر وسائل أخرى	2.9	14	قطاع خاص	
				8.4	40	لحساب نفسه	
49.6	236	لا		2.5	12	أخرى	

1 - الفئات العمرية: نلاحظ أن المشاركين من ذوي الفئة العمرية من (35 سنة إلى 44 سنة) لهم أعلى نسبة مشاركته بعدد (212) مشارك ، وهي تمثل ما نسبته 44.5% من حجم العينة ، كما لوحظ أن اقل مشاركته كانت للفئات العمرية من سن (65 سنة وأكثر) وعددهم (9) مشاركين . ومن النتائج يمكن القول أن عدد المشاركين للفئات العمرية للسنوات من (25 سنة إلى 54 سنة) وعددهم (390) مشارك يمثلون ما نسبته 82 % من عينة الدراسة، وتبين من النتائج أن أغلب أفراد عينة الدراسة متقدمون في السن ، وهو ما دل على أن أغلبهم من الفئة العمرية التي تتصف بالرشد والعقلانية في إبداء آراهم واتخاذ قراراتهم اليومية والمستقبلية.

2 - المستوى التعليمي: أن معرفة المستوى التعليمي لمشاركين تسهم في إلقاء المزيد من الضوء على نتائج الدراسة . وأن ما نسبته 86 % لعدد (408) من أفراد العينة هم من حملة الشهادات العليا ، ويمثل حملة الشهادات الجامعية نسبة 37.8 % ، وحملة درجة الماجستير 30.7 % ، وحملة شهادات الدكتوراه 17.2 % ، أما بقية أفراد العينة فهم من حملة الشهادة الثانوية أو اقل وبنسبة مشاركة 14.3 % من مجموع المشاركين.

وبالتالي تعتبر ذات مستوى التعليمي العالي والتي يمكن الاعتماد على آراءهم في تقييم واختبار مدى رغبة الأفراد في قبول استخدام وسائط التجارة الالكترونية في ليبيا كأسلوب للتسوق المفضل في المستقبل .

3 - الوضع الوظيفي : تناول الباحث تحليل الوضع الوظيفي للأفراد للتعرف على طبيعة عملهم ، ويظهر بوضوح أن 80 % من عينة البحث هم من عمال القطاع العام، وهذه الفئة لوحظ ارتفاع نسبة المشاركة بمقترحاتهم وآرائهم ، ووصل عدد المشاركين من القطاع العام إلى 381 مشارك من المجموع الكلي. أما طبيعة عمل الوظائف الأخرى وعددهم (95) مشارك فهم أغلبهم ممن يعملون لحساب نفسه ونسبتهم 8.5 %، أو طلاب جامعيين ودراسات عليا وعددهم (27) طالب بنسبة 5.7 %، وعدد (14) مشارك يعمل بالقطاع الخاص ، والعاطلون عن العمل وعددهم (2)، أما الآخرين فهم الذين يعملون بوظائف أخرى من غير الوظائف المذكورة بالاستبيان أو متقاعدین أو ممن يتحفظون عن ذكر طبيعة عملهم وعددهم (12) بنسبة 2.5 % ، وبالتالي تشير هذه النتائج ان ما نسبته 80 % من افراد العينة لديهم اهتمام كبير بموضوع التجارة الالكترونية ، وربما يميلون الي تغيير اسلوب تسوقهم من الاسلوب التقليدي الى التسوق الإلكتروني في المستقبل .

4 - شبكة الانترنت والحاسوب الشخصي : ان تقييم وتحليل إمكانية استخدام وسائط التجارة الالكترونية كأسلوب للتسوق في ليبيا لا يمكن تطبيقها أو استخدامها إلا بعد توفر شرطين أساسين ، وهما إمكانية الوصول إلى شبكة المعلومات العالمية بالإضافة إلى توفر أجهزة الحواسيب لدي المشاركين بمختلف أنواعها . ومن خلال النتائج لوحظ أن جميع المشاركين يمكنهم الوصول إلى شبكة الانترنت والاستفادة من خدماتها وبنسبة 100 % ، وبالتالي إمكانية وصولهم إلي المواقع التجارية الالكترونية المختلفة بسهولة ويسر ، برغم ذكر عدد (248 مشارك) وبنسبة 52 % من أفراد العينة لملاحظهم

حول تدني خدمات شبكة الانترنت في ليبيا ، والمتمثلة في انقطاعها أحيان على بعض المناطق حول ليبيا لأوقات متفاوتة ، بالإضافة ارتفاع تكاليف الحصول عليها . أما فيما يتعلق بتوفر أجهزة الحاسوب ، تبين أن ما نسبته 94.5 % من فراد العينة لديهم أجهزة رقمية خاصة بهم ، مما يدعم قدرتهم في إتمام الصفقات التجارية عبر الوسائط الالكترونية في المستقبل .

5 - الصفقات تجارية الكترونية السابقة :لتقييم إمكانية استخدام الوسائط التجارية الالكترونية كأسلوب للتسوق ، تم تحليل ما إذا هناك تجارب شخصية لإفراد مجتمع البحث في إجراء صفقات تجارية رقمية سابقة عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة والمتوفرة، وذلك للتعرف على خبرتهم في هذا المجال ، ومن النتائج نلاحظ أن ما نسبته 59 % لعدد (282) مشارك أمكنهم إتمام الصفقات التجارية باستخدام هواتفهم ، وعدد (320) مشارك ونسبة 67.2 % من أفراد العينة كانت لهم تجارب سابقة في إتمام الصفقات التجارية عبر البريد الالكتروني (E-mail) ، واستخدم ما يقارب 57 % من المشاركين أجهزة الحاسوب الشخصي في إجراء صفقات الالكترونية ، كما أكد ما يزيد عن 50 % من أفراد العينة أنهم قاموا بإجراءات صفقات تجارية رقمية بوسائل أخرى غير الهاتف والبريد الالكترونية وأجهزة الحاسوب او بوسائل يتحفظون عن ذكرها. ويتبين إن الكثير من أفراد عينة البحث لهم خبرة سابقة في إجراء الصفقات التجارية الالكترونية ، مما يدعم إمكانية إتباعهم لأسلوب التسوق التجاري الالكتروني لديهم في المستقبل.

ثانيا : نتائج تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفروض : من اهداف هذا الدراسة هو تحليل وتقييم معوقات استخدام التجارة الالكترونية من قبل الافراد في ليبيا ، والتعرف على أهم العوامل التي تساهم في قبول وانتشار التعامل بالوسائل التجارية الالكترونية. ومن خلال نتائج التحليل ثبت تأثير متغيرات هذه الدراسة على إمكانية استخدام الأنشطة

التجارية الالكترونية بالنسبة للإفراد في ليبيا ، ومن خلال تحليل وجهات نظر المشاركين بالدراسة ومدى استعدادهم في قبول استخدام الوسائط الالكترونية عند إتمام صفقاتهم التجارية في ليبيا . وباستخدام الإحصاء الوصفي قام الباحث بقياس المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ، واختبار (T) لعينة واحدة للتأكد من المتوسطات الحسابية ، والتوزيعات التكرارية ، وتحليل الانحدار ، كذلك تم استخدام تحليل لمعامل (Alpha Chronbach) لتأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبيان ، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة ، وبناء عليه قامت هذا الدراسة باختبار صحة الفرضيات كما يلي :

اختبار مقياس الثبات : أن ثبات الاختبار (Reliability) يعني أن يعطي الاختبار نفس النتائج فيما لو تم تطبيقه على نفس المجموعة مرتين. لذا ، يجب أن يكون الاختبار على درجة عالية من الدقة والضبط في عملية القياس ، ويتم ذلك من خلال مقياس الثبات الذي يعد من المقاييس الأساسية التي تستخدم في الاختبارات الإحصائية، ولكي يكون الاختبار صالحا وتكون الأخطاء قليلة ، وللتحقق من ثبات مقياس الدراسة أيضاً ، طبقت معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach) لحساب ثبات المقياس ، واستخراج معامل الثبات يتم من خلال حسابه بناء على الارتباط بين درجات الاختبار ودرجات الأداء الفعلي للإفراد . ومعامل الارتباط نحصل عليها بمصطلح (معامل الثبات) ، والجدول رقم (2) يوضح قيم معامل الثبات العالية لجميع المتغيرات ، ويتراوح معامل الثبات بين درجة الصفر (0) ويعد ادني معامل ثبات ، ودرجة الواحد (1) وتمثل اعلي معامل ثبات .

جدول (2) معاملات ثبات مقاييس الدراسة

معامل الثبات	المقياس	معامل الثبات	المقياس
0.98	متغير الثقة	0.98	متغير الاستفاضة
0.98	متغير الحماية والأمان	0.97	متغير المعرفة
0.97	متغير مستقبل التجارة الالكترونية	0.98	متغير الدعم الحكومي

اختبار مقياس الصدق : أن مقياس الصدق (Validity) يتضمن الثبات ، كما أن الصدق أكثر عمومية وشمول من الثبات ، فقط يكون الاختبار ذو ثبات ودقة ولكنه لا يدل على الصدق . وتزداد درجة الصدق كلما زادت عدد مفردات الاختبار ، ويمثل مقياس الصدق مدي نجاح الاختبار في تحقيق الهدف الذي وضع من اجله (مصدقيه)، أو نجاح الاستبيان في الغرض الذي وضع من اجله ، ويعد مقياس الصدق الإحصائي من الطرق البسيطة والدقيقة في حسابه، ويعرف "بأنه صدق الدرجات التجريبية للدرجات الحقيقية ، ويقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات " ، ومن خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن معاملات صدق مقاييس الدراسة عالية ، مما تعطي الثقة في صدق المقياس وان المقياس مصمم لما عد من اجله.

جدول (3) معامل الصدق المستخرجة من معامل الثبات.

معامل الصدق	المقياس	معامل الصدق	المقياس
0.98	متغير الثقة	0.98	متغير الاستفاضة
0.98	متغير الحماية والأمان	0.97	متغير المعرفة
0.97	متغير مستقبل التجارة الالكترونية	0.98	متغير الدعم الحكومي

اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم هذا اختبار لمعرفة مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ولتحقيق شرط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً لمعظم الاختبارات المعملية، يتطلب ذلك قبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة (P-value) أكبر من 5%. والجدول رقم (4) يعرض نتائج هذا الاختبار، والتي تشير أن قيمة اختبار التوزيع الطبيعي أكبر من 5%، زيمكن ملاحظة أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي

P-value	values	المجال	P-value	values	المجال
0.098	2.015	الثقة	0.167	3.469	الاستفادة
0.102	2.742	الحماية والأمان	0.082	1.753	المعرفة
0.147	1.584	مستقبل التجارة الالكترونية	0.154	3.340	الدعم الحكومي

ومن خلال النتائج يتضح إمكانية تطبيق المقياس على مجتمع الدراسة وعينة البحث، مع عدم وجود غموض في المقياس، ويمكن الاعتماد عليها في قياس وتفسيرات النتائج، بسبب وصوله إلى أعلى معدلات ثبات وصدق عالية وإتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهنا يمكن التأكيد على إجراء الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، لتقييم وجهات نظر الأفراد حول مدي قبول استخدام التجارة والالكترونية في إتمام الصفقات التجارية الالكترونية في المستقبل.

نتائج اختبار الفروض : تم اختبار الفروض باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، والتوزيعات التكرارية، وتحليل الانحدار. وأظهرت النتائج أن نموذج الانحدار يحمل درجة عليه من الموثوقية. وأثبتت كذلك ان تحليل المتوسطات والانحراف المعياري قبول الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة وهي السهولة والفائدة والثقة والأمان والدعم الحكومي التي تقدر ما مقداره 95 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وهو قبول الأفراد لاستخدام التجارة الالكترونية في المستقبل. واطهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (5) بقبول جميع الفرضيات لمتغيرات الاستفاده والمعرفة والدعم الحكومي والثقة ، واثبتت بانها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، واستثناء فرضية عامل الحماية والأمان حيث تم رفضها، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض مستوى عامل الحماية والأمان في المواقع الالكترونية في ليبيا حسب وجهة نظر المشاركين، مما أدى إلى ظهور اثر سلبي لمتغير الحماية والأمان ، بمعنى أن مستوى الحماية والأمان الحالي لا يدعم أو يساهم في قبول الأفراد لاستخدام التجارة الالكترونية في المستقبل. عليه تم قبول الفرضيات المتعلقة بأغلب المتغيرات عند مستوى الدلالة الإحصائية 1 %، ويمكن قبول فرضية اثر عنصر الحماية والأمان عند مستوى دلالة 10 % .

جدول رقم (5) نتائج اختبار مغيرات الدراسة

النتيجة	مستوي دلالة	متوسط نظري	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات / عوامل
دالة	0.000	3	0.81673	4.0882	الاستفاده
دالة	0.000	3	0.75260	3.8725	المعرفة
دالة	0.000	3	1.36818	2.5266	الدعم الحكومي
داله	0.290	3	1.02355	3.0826	الثقة
غير	0.699	3	0.96657	2.9828	الحماية والأمان

دالة					
دالة	0.000	3	0.76361	3.8950	مستقبل التجارة الالكترونية

ومن خلال الجدول رقم (6) الذي يوضح قيم المتوسطات والانحراف المعياري لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 5 %، أمكن الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وهو أن الأفراد المشاركين بالدراسة لديهم لرغبة لقبول استخدام خدمات التجارة الالكترونية كأسلوب للتسوق في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك فان احتمالية نموذج الانحدار تم دعمها أيضاً باستخدام تحليل التباين (Anova) حيث أن قيمة (F) دالة عند مستوى الدالة 1 % . وذلك تمكن الباحث من الإجابة على السؤال الفرعي للدراسة (الفرضيات) وهو قبول فرضية عامل الاستفادة وفرضية عامل المعرفة وفرضية عامل الثقة وفرضية عامل الدعم الحكومي، وفرضية عامل الحماية والأمان عند مستوى دلالة 10 %، واثبتت انها تساهم في تحقيق (له تأثير إيجابي في) رغبة الأفراد واستعدادهم في إتمام صفقاتهم عبر أسلوب التجارة الالكترونية.

جدول رقم (6) قيم المتوسطات والانحراف المعياري

ANOVA F	R2	المتغير التابع (معامل بيتا β)	المتغيرات المستقلة
1790.479 **	0.95	0.471***	الاستفادة
		0.288 ***	المعرفة
		0.760 ***	الدعم الحكومي
		0.288 ***	الثقة
		0.104*	الحماية والأمان
P ≤0.10 * / P≤0.05 ** / P≤0.01***			

استنتاجات وتوصيات الدراسة: من النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتبين بوضوح ميول ورغبة الأفراد إلى اعتماد أسلوب التجارة الالكترونية كأسلوب للتسوق في المستقبل في ليبيا، واستنتجت الدراسة أن عامل الاستفادة، وعامل معرفة الاستعمال، وعامل الدعم الحكومي، وعامل الثقة، كلها تساهم في دعم رغبة الأفراد وقبولهم لاستخدام وسائل التجارة الالكترونية كأسلوب للإتمام صفقات البيع والشراء - عن بعد - في المستقبل . أما عامل الحماية والأمان أثبتت النتائج انه عامل منخفض في المواقع الالكترونية في ليبيا حسب آراء المشاركين . لذا توصي هذه الدراسة بأهمية إعادة النظر بالقوانين والتشريعات المعمول بها - أن وجدت - والتي تنظم المعاملات الرقمية، وكذلك سن القوانين الجديدة لتعزيز عناصر الثقة والأمن وحماية حقوق الأفراد ليسهل انتشار أعمال التجارة الالكترونية، وتعزيز الشعور بالأمان والحماية والثقة لديهم من اجل استخدام التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الالكترونية . وتطوير وتحسين نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية بسرعة، ونشر الوعي والمعرفة للتقنيات الحديثة، وضع برامج دعم وتحفيز الأفراد والشركات، وزيادة الاستثمارات الحكومية (محلية او دولية) في مجال تكنولوجيا المعلومات، من خلال توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، بالإضافة تأهيل الموارد البشرية ، وتعزيز روح الإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي التقني .

المراجع:

- ابراهيم مسلم (2018) ، واقع وتحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، رسالة الماجستير .
- احمد العوضي (2010) ، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، المجلد السادس .

السيد عبدالفتاح احمد (2008) ، اقتصاديات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية ، كلية القانون ، جامعة الزقازيق ، جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه .

أمينة رباعي (2013) ، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، الجزائر ، رسالة ماجستير .

حمزة محمد و حافظ شعيلي (2015) . إمكانية العمل بوسائل الدفع الإلكترونية وآثارها المتوقعة على السياسة النقدية في ليبيا ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية ، جامعة طرابلس ، رسالة الماجستير .

خالد طيب محمد ، عمر صالح ابودبوس (2018)، مدى توافر متطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الليبية، دراسة ميدانية لا راء عينة من العاملين بالشركات التجارية المحلية بمدينة الخمس ،. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، الثورة التكنولوجية (اقتصاديات القرن الحادي والعشرين).

خوصه يوسف (2018) ، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، الجزائر. رسالة ماجستير .

داليا عبدالعزيز حسن (2010) ، العوامل المؤثرة على نجاح تطبيق التجارة الإلكترونية في السودان : دراسة ميدانية لبعض الشركات والمؤسسات السودانية ذات الصلة ، كلية دراسات التجارية ، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، السودان ، رسالة ماجستير .

داميش سمية (2010)، التجارة الإلكترونية حتميتها و واقعها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة - الجزائر. رسالة ماجستير .

سناء مسود (2018)، مدى توافر مقومات العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الأردنية لتعزيز التجارة الإلكترونية وتطويرها ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، عدد 2 .

عبدالصمد حوائف(2014)، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، مجلة الحقيقة، العدد 1-13.

على فضل الله معالي (2006) ، الصعوبات التي تواجه تطبيق التجارة الالكترونية في السودان. جامعه النيلين ، السودان ، رسالة الماجستير .

محمد يوسف فضيل ادم (2016) ، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية ، جامعة الإمام المهدي. عمادة الدراسات العليا ، كلية الشريعة والقانون ، قسم القانون اخلاص ، السودان ، رسالة الماجستير .

محمد مجيد كريم الابراهيمى (2017) ، معوقات التجارة الالكترونية ومتطلبات النظام القانوني لمواجهتها (دراسة مقارنة) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 9 .

محمد على الخليفة (2015)، التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير.

محمد متولي دكرورى (2009) ، التجارة الالكترونية في مصر بين التحديات الضريبية والقانونية ، منشورات الادارة العامة للبحوث المالية ، وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية .

محمد مولود غزيل (2010) ، معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر و سبل معالجتها، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، رسالة دكتوراه .

مصرف ليبيا المركزي (2018) ، "المدفوعات والتسوية الالكترونية". 2019/01/22 ,
./Retrieved from <https://cbl.gov.ly/ar>

وزارة الاتصالات (2018) ، "مبادرة ليبيا الإلكترونية". Retrieved from
./25/11/2018, <http://www.cim.gov.ly>

ويكيبيديا (2019) ، "البنوك الالكترونية." ، "التجارة الالكترونية." 2019/2/12.
.Retrieved from <https://ar.wikibooks.org/wiki>

دور المعلومات في حل المشاكل التسويقية

بحث تطبيقي على المنشآت الصناعية الصغيرة في ليبيا

د. أشرف كامل حسن الشورجي

د. نجاح عبدالعزيز فطيس

اكاديمية الدراسات العليا جنزور

أستاذ مساعد - جامعة صبراتة

المخلص

يهدف البحث الي التعرف علي أهمية الصناعات الصغيرة في ليبيا، كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة ، وحل مشكلة البطالة وإستثمار الخامات المحلية ، وزيادة العائد الاقتصادي للأسرة الليبية ، وذلك من خلال التعرف علي دور المعلومات في حل المشاكل التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة محل البحث . البحث استخدم الإستبيان لجمع البيانات وإختيار عينة عشوائية من أصحاب المنشآت الصناعية صغيرة بمدينة طرابلس، وتوصل البحث الى النتائج أن حوالي 89.7 % من المنشآت الصناعية الصغيرة تعاني من مشاكل تسويقية متمثلة في المنافسة الشديدة من المشروعات الصناعية الأخرى وعدم قدرتها علي الترويج أو التوزيع الفعال لمنتجاتها وعدم وجود نظام معلوماتي تسويقي.

Abstract

The research aims to identify the importance of small industries in Libya as a key to achieving comprehensive and solve the unemployment problem, and invest materials in local raw, and

increase the economic return to the Libyan family, through identifying the role of information in solving the problems marketing of industrial plants in research. The research used the questionnaire to collect data and select a random sample which from the small owner's industrial enterprises in the city of Tripoli. The research findings show that about 89.7% of small industrial enterprises suffering from marketing problems such as intense competition from other industrial enterprises, and inability to promote distribute, or effectively distribute their products, and the lack of a marketing information system.

1- المقدمة

إن الاستخدام الأمثل للموارد في أي مشروع هو جوهر العملية الإدارية والتي تتطلب إتخاذ العديد من القرارات والمفاضلة بين العديد من البدائل . والرشد في إتخاذ أي قرار يتطلب توفير معلومات مناسبة لمتخذي هذه القرارات (Parker , 1993). بالنسبة لدور الصناعات الصغيرة في تكوين قاعدة عريضة من المنتجين المهرة فهذا يرجع إلى أن هذه الصناعات غالباً ما تستخدم منتجين ذوي مهارات منخفضة . ومع التدريب المستمر فإن هؤلاء المنتجين يكتسبون الخبرة داخل المنشآت حتى يصبحوا منتجين مهرة. ولقد أكدت العديد من الأبحاث والدراسات أن إهتمام الدول وتشجيعها لتكوين أكبر عدد من المنظمين، هو أحد التحديات الهامة التي سوف تواجهها الدول في القرن الحادي والعشرين. لذلك لابد من تشجيع الأفراد علي العمل الخاص المنتج بدلاً من تشجيعهم علي الوظيفة العامة. حيث أن هذا سوف يؤدي إلى تحلي غالبية أفراد المجتمع بالسلوكيات الإيجابية المنتجة ، وتشجيع إحداث التنمية الحقيقية للموارد البشرية.

ورغم أهمية الصناعات الصغيرة في ليبيا كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة ، وحل مشكلة البطالة وإستثمار الخامات المحلية ، وزيادة العائد الاقتصادي للأسرة الليبية. وتغذية الصناعات الأخرى من خلال تكاملها معها. إلا أن هناك تأخير كبير في تنمية هذه الصناعات بليبيا وهذا التأخير قد ظهرت آثاره في اتجاهين: (1) الآثار السلبية الظاهرة علي الصناعات الكبيرة والمتوسطة. (2) التقدم الحديث في التقنية الصناعية والتكنولوجية قد غير الوسائل والأساليب الرامية إلى تنمية الصناعات الصغيرة

2- مشكلة البحث

تعاني المنشآت الصناعية صغيرة الحجم من مشاكل تسويقية عديدة تضعف من قدرتها علي تعزيز مركزها التنافسي، وتحد من إستمرار عملية نموها ونجاحها بالشكل المرغوب.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

ومن أهم الظواهر التي تعكس تلك المشاكل التسويقية ما يلي:..

- المنافسة القوية من جانب المنتجات المستوردة، وإنحسار الطلب علي بعض المنتجات المحلية.
- ضعف إمكانيات التجديد والإبتكار، بسبب قلة الموارد المالية اللازمة، وعدم توفر المعلومات المطلوبة للقيام بذلك .
- عدم توفر دراسات كافية عن السوق، نتيجة لعدم إدراك أهميتها من جهة، وعدم توفر مصادر المعلومات من جهة أخرى.
- تدني فاعلية هذه المنشآت في إستخدام وسائل الترويج ومنافذ التوزيع المناسبة. ونظراً لآثر كل ذلك علي تقدم وتطور هيكل الصناعات الصغيرة والتي يناط بها دور أساسي هام في النهوض بالإقتصاد المحلي. وعلي ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث

كآلاتي .: (دور المعلومات في حل المشاكل التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة .(

وعليه فالمتغير التابع هو حل المشاكل التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة ، والمتغير المستقل هو توافر المعلومات عن (المنافسة ، والتوزيع ، والإبتكار ، والترويج) .

3- أهداف البحث

يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي .:

- 1) التعريف بالمنشآت الصناعية الصغيرة وطبيعتها.
- 2) معرفة طبيعة وأبعاد المشاكل التسويقية لمنتجات منشآت الصناعات الصغيرة.
- 3) البحث عن المعلومات ذات الصلة التي تساعد في حل المشاكل التسويقية، من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصناعات الصغيرة.
- 4) معرفة مصادر المعلومات ذات الصلة بحل المشاكل التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة.

4- أهمية البحث

أ (من الناحية العلمية :

- 1 . يحاول البحث إلقاء الضوء علي بعض المشاكل التسويقية التي تعاني منها المنشآت الصناعية الصغيرة وذلك ببيان أثر توفر المعلومات ذات الصلة لحلها.

2 . تأتي أهمية البحث من الناحية العملية في انه يتناول قضية هامة وهي المعوقات التسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة. و إلى مدى إرتباط هذا المجال بقضيتين من القضايا الهامة في المجتمع بليبيا .:

الأولي .: أهمية منشآت الصناعات الصغيرة في أحداث التنمية الشاملة ، ولتوفير فرص عمل جديدة ، وتسهيل التكيف مع المتغيرات البيئية ، ودعم الإقتصاد الوطني.

الثانية .: أن منشآت الصناعات الصغيرة شكل من أشكال القطاع التشاركي الخاص الذي تتجه ليبيا الآن إلى تشجيعه.

5- فروض البحث

تعتمد هذه الدراسة علي الفروض الآتية.:

الفرض الأول.:

هناك علاقة إيجابية بين قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي حل مشاكلها التسويقية وبين توافر المعلومات اللازمة. *Human and Community Studies Journal*

وهناك فروض فرعية هي .:

- (أ) قد يؤدي استخدام المعلومات المطلوبة بكفاءة إلي تحسين المركز التنافسي للمنشآت الصناعية الصغيرة .
- (ب) من المتوقع أن توافر المعلومات يرفع من قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي التجديد والابتكار .
- (ج) قد يؤدي توافر المعلومات اللازمة إلي زيادة قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي تحديد منافذ التوزيع المناسبة .
- (د) قد يؤدي توافر المعلومات المطلوبة إلي زيادة قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي الترويج الفعال لمنتجاتها .

6 - منهجية البحث

أعدمت الباحثة في هذا البحث علي المنهجين التاليين .:

(1) المنهج الوصفي: الذي يصف الحالة الراهنة لمشكلة البحث .

(2) المنهج التحليلي: الذي يقوم بتحليل إجابات الإستبيان والمقابلة الشخصية .

7- أدوات وطرق جمع البيانات

أداة البحث هي إستمارة الإستبيان وطرق جمع البيانات هي المقابلة الشخصية الموجهة وثم إختيار عينة عشوائية من أصحاب المنشآت الصناعية صغيرة الحجم بحيث تمثل عينة مجتمع بمدينة طرابلس.

8- حدود البحث

(1) حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية في المنشآت الصناعية صغيرة الحجم

التابعة إلى قطاع الصناعات الخفيفة الواقعة في نطاق مدينة طرابلس.

(2) حدود زمنية: وتشمل مدة البحث الفترة من 1992 . 2000 . وبذلك تكون مدة

الدراسة 9 سنوات .

(3) حدود موضوعية: يقتصر البحث علي تحليل دور المعلومات في حل المشاكل

التسويقية فقط، دون التعرض لباقي المشاكل التي تواجهها هذه المنشآت.

الفصل الثاني / المفاهيم والدراسات السابقة

المبحث الأول : مفاهيم المعلومات ووسائل التكنولوجيا

أولاً : مفاهيم المعلومات ووسائل التكنولوجيا

1- مفهوم المعلومات

أصبحت المعلومات من الموارد الهامة للمنشآت علي إختلاف أنواعها، وترجع أهمية المعلومات كمورد هام إلي كبر حجم المنظمات أو المنشآت. هذا وتعد المعلومات العنصر الأساسي في تحديد كفاءة الإدارة وفعاليتها ، وهي الممول الأساسي في إتخاذ القرارات ، وحتى يمكن إنتاج معلومات بجودة عالية لابد من توفير بيانات جيدة ، وذلك لأن البيانات هي المادة الخام التي تبني عليها المعلومات .

(أ) البيانات

هي " مجموعة من الحقائق التي تعبر عن مواقف وأفعال معينة حدثت في الحاضر أو الماضي أو ستحدث في المستقبل سواءً أكان التعبير بالكلمات أو الأرقام أو الأشكال أو الرموز " (الصعدي ، 1994) .

(ب) المعلومات

فهي " بيانات خضعت للتشغيل والتحليل والتفسير لتحقيق زيادة المعرفة لمتخذي القرارات ومساعدتهم لتحقيق أغراض معينة ، وتمكينهم من الحكم السديد علي الظواهر والمشاهدات " (الصعدي ، 1994) .

وهكذا نجد أنه لابد من توافر خصائص معينة في البيانات التي يتم تجهيزها للتشغيل بغرض الحصول علي معلومات جيدة ومن هذه الخصائص :. الصدق ، الدقة، الإتساق، الشمول، التوقيت المناسب، الأهمية النسبية .

ويجب أن نعلم أنه إذا لم تتوافر الخصائص السابقة في البيانات فإن ذلك سيؤدي إلي وجود معلومات غير صحيحة لا يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات أو ترشيدها أو في تقييم نتائج الأعمال (الصعدي ، 1994) .

ثانياً: مفهوم التسويق والمشاكل التسويقية

1- مفهوم التسويق

لقد جرى الكثير من الخلط في المفاهيم بين الدارسين والممارسين علي السواء حول ماهية التسويق.. حيث أستخدم مصطلح التسويق منذ القدم ليدل علي التوزيع والبيع وهذه نظرة قاصرة إذ أن ذلك يوحي بأن التسويق يبدأ بعد الإنتاج الفعلي للسلعة أو الخدمة (بعيرة ، 1993) .

ومازال للبعض يعني التسويق .. البيع ومهاراته ، وللبعض الآخر إتاحة وتوصيل السلعة في المكان والزمان اللذين يرغبهما المستهلك .

كما أوردت جمعية التسويق الأمريكية 1980 A M A . تعريفاً للتسويق وينص علي أنه " النشاط الخاص بتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات والأفكار التي تسعى إلي إشباع رغبات الأفراد والمنشآت " (عبد الفتاح ، 1992) .

وينظر هذا التعريف إلي العملية التسويقية من وجهة نظر لا تتناسب مع فلسفة التسويق وحجمه، إذ لا يتضمن هذا التعريف العديد من الوظائف التسويقية السابقة واللاحقة مثل بحوث التسويق ووظيفة تخطيط المنتجات.

ويعرف الأستاذ Kotler التسويق علي انه " نشاط إنساني موجه لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية من خلال عملية التبادل " (Kotler , 2006) .

وتستمر وظيفة التسويق إلي ما بعد إنتقال ملكية السلع والخدمات إلي المستهلك الأخير لتقديم خدمات الصيانة والتصليح والضمان والائتمان ، ودراسة مدي تقبله للسلعة بالنسبة للسلع الأخرى المنافسة ، وتحليل شكواه و إنتقاداته الخاصة بتصميم السلعة أو عبوتها أو سعرها أو الخدمات المتعلقة بها .

2- مفهوم مشاكل التسويق

أن المشكلة الأولى التي تواجه المنشآت الصناعية هي تسويق منتجاتها وهي المشكلة التي يتناولها هذا البحث. فصعوبة تسويق منتجات أي مشروع قد تعرضه لإحتمالات

التوقف المؤقت أو النهائي. وهذا بدوره يدفع هذه المنشآت إلي التوقف . وأهم هذه المشاكل هي .:

- (1) أن معظم المنشآت ليس لديها خطة تسويق طويلة الأجل ، بل معظمها خطط قصيرة الأجل مما يجعلها تفشل علي المستوى التنافسي مع المصانع الأخرى .
- (2) عدم وجود سياسة مخططة لتطوير المنتجات في أغلب المنشآت الصناعية الصغيرة ، يقلل من قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي التجديد والإبتكار .
- (3) ما زالت هذه المنشآت تعتمد في تسعير منتجاتها علي التكلفة الكلية كأساس لعملية التسعير، ناهيك عن عدم قدرتها علي إلزام تجار الجملة بهذه الأسعار.
- (4) عدم توافر المعلومات اللازمة يؤدي إلي الحد من قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي إتباع سياسات تتعلق بأنظمة التوزيع وعلي إختيار منافذ التوزيع المناسبة.
- (5) أن معظم هذه الصناعات تعتمد في التنبؤ بالطلب علي أسلوب التخمين وإمكانية بيع ما يمكن إنتاجه بطريقة عشوائية غير منتظمة.
- (6) عدم الإستعانة بالخدمات الإستشارية التسويقية والإكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي.
- (7) إنعدام سياسة الترويج من إعلان ، ويعتبر الإعلان والبيع الشخصي العنصرين الأساسيين في الترويج لما لهما من تأثير. (رضوان ،1992).
- (8) عدم قيام العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة بعمل بحوث تسويقية لمعرفة التغير في أذواق المستهلكين.

ثالثاً: خلاصة الدراسات السابقة

- 1 . تكتفي بعض هذه الدراسات بحصر المشاكل التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة مثل دراسة (Dodg & Others) ودراسات (سيدهم ، مصطفى ، عبد الباقي) قامت بسردها بشكل عام ولم تعطى لها حلول .
- 2 . اكتفت بعض الدراسات (Bayle & Desai 1991) (بعرض أسباب فشل المنشآت الصناعية الصغيرة ، في حين عرضت دراسة (الشنواني) أسباب فشل هذه المشروعات بالإضافة إلى العوامل التي يمكن أن تساعد علي النجاح ، ولكن هذه العوامل كانت قاصرة علي الصفات الشخصية لصاحب المنشأة دون عرض المهارات التي يجب أن يكتسبها صاحب المنشأة ليصل لهذا النجاح .
- 3 . إستهدفت بعض الدراسات تحديد المشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة ، وبيان دور بعض الجهات في حلها مثل (البكري ، الزهار) .
إلا أن هذه الدراسات وضعت حلولاً تقليدية لهذه المشاكل ولم تضيف بعداً جديداً لحل هذه المشاكل .

المبحث الثاني: المنشآت الصناعية الصغيرة

أولاً: ماهية المنشآت الصناعية الصغيرة

يثير اصطلاح المنشآت الصناعات الصغيرة خلافاً كبيراً في الرأي حول وضع تعريف موحد له ، فقد يختلط الأمر ما بين الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية ، وأيضاً بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، بل يوجد أيضاً هذا الاختلاف في تعريف المنشآت الصناعية الصغيرة في الدول المختلفة بسبب اختلاف الظروف الإقتصادية والاجتماعية فيها.

يعرف البنك الدولي المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها حتى (50 عاملاً ، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (3 مليون دولار ، أما المشاريع المتوسطة

فهي التي يعمل فيها حتى (300) عامل، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (10) مليون دولار 2(الونداوي ، 2008)

من خلال ذلك يمكن أن نحكم علي كون صناعة معينة صغيرة أو كبيرة لابد وأن يأخذ في الحسبان الظروف الموضوعية للبيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة ومرحلة التطور التي يمر بها المجتمع والمشكلات التي تواجهها ، ومدى إرتباط المجتمع بتقاليد معينة . ولذلك فإننا نجد أنه قد وضعت عدة معايير متباينة بنيت علي أساسها عدة تعريفات للمنشآت الصناعية الصغيرة وفيما يلي أهم هذه المعايير (أبوحمور ، 1989).

- 1- معيار عدد العاملين .
- 2- معيار راس المال .
- 3- معيار المبيعات .
- 4- معيار كمية وقيمة الإنتاج.
- 5- معيار التخصص الإداري.

ثانيا: الصناعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية بليبيا

تتمتع منشآت الصناعات الصغيرة بالعديد من الميزات والخصائص السابق ذكرها والتي تجعلها بلا شك تساهم بشكل كبير في التنمية الإقتصادية في ليبيا من خلال الأدوار التي يمكن أن تلعبها ومن أهمها .:

1 . دورها في تنمية الموارد البشرية

تعتبر الصناعات الصغيرة المدخل الحقيقي لإعداد العامل مهنياً وتزويده بالمهارات الفنية اللازمة ، فهي بمثابة معامل تفرخ للعمال المهرة، وقد ساعدت الجهات الممولة هذه الصناعات بحيث تهدف إلي تمكين الشباب المتعطل من الحصول علي فرصة عمل داخل هذه الصناعات ، كما عمل علي التوسيع في برامج تدريب صغار رجال

الأعمال وربط إعداد وتطوير البرامج التدريبية باحتياجات سوق العمل ، كما خصص برنامجاً آخر لتنمية المجتمع .

2. دورها في خلق فرص عمل وحل مشكلة البطالة

نظراً لقلة تكلفة فرص العمل في الصناعات الصغيرة فإن هذا يدل علي كبر دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل وإمتصاص فائض البطالة . وحيث تقوم المشروعات علي توسيع قاعدة الملكية في النشاط الاقتصادي مما يحقق النمو العادل لكافة أفراد المجتمع (عبد المولى ، 1997 ، ص 12) .

3. دورها في خدمة الصناعات الكبيرة

ويتمثل هذا الدور في توفير العمالة الماهرة التي تحتاجها الصناعات الكبيرة وخفض تكاليف الإنتاج بسبب الوفورات التي تحصل عليها من خلال التعاقد من الباطن مع الصناعات الصغيرة لنتج لها العديد من السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك توفيرها للعديد من مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المصانع الكبيرة .

4. دورها في تنمية الصادرات

لكي تقوم الصناعات الصغيرة بدورها في التنمية الإقتصادية لابد أن تكون ذات طابع أنقائي بمعنى أن يتم تحديد المنتجات والمراحل والعمليات الصناعية التي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الصناعية في ليبيا ، وأن تقتصر المعونات والتسهيلات التي تقدمها الدولة علي هذه المنتجات والمراحل والعمليات بما يتناسب مع طبيعة المنطقة المقيمة بها الصناعة .

كذلك لابد من توفير الخدمات الأساسية التي تتطلبها هذه الصناعات مثل الخدمات الفنية من التدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية للعاملين . وتوفير المعلومات عن التقنية الحديثة وتوفر قطع الغيار اللازمة وتوفير المعلومات عن السوق المحلي والخارجي حتى تستعين بها في عمل دراسات جيدة للسوق ، كذلك لابد من تقديم

المساعدات والخدمات الممنوحة للمنشآت الصناعية الصغيرة ببعض الإلتزامات من جانب هذه المنشآت ، مثل مستوى الجودة المطلوب للمنتج ، وبالمواصفات التي توافرها المصانع الكبيرة ذات التكنولوجيا الحديثة .

المبحث الثالث: التسويق في المنشآت الصناعية الصغيرة

أولاً: التسويق في المنشآت الصناعية الصغيرة

إن السياسات التسويقية للمشروعات الصغيرة هي العصب البصري الذي يوضح لها الرؤية المستقبلية الكاملة ، حيث يمكنها من تحديد تشكيله المنتجات من سلع وخدمات ويساعدها علي تحديد كيفية دخول السوق من خلال إختيارها لإحدى إستراتيجيات السوق المختلفة كما يمكنها من تحديد المستهلكين المرتقبين وطريقة إعلامهم بالسلعة، وأيضاً يمكنها من كيفية الحصول هذه السلع ، وقنوات التوزيع المناسبة لها سواء توزيعاً مباشراً أو توزيع غير مباشر عن طريق تجار الجملة ، والتجزئة ، والوكلاء ، كما يمكنها من تحديد كيفية تسعير هذه المنتجات سواء بأسعار موحدة للسلعة أو بأسعار مختلفة من منطقة لأخرى .

وعلي ذلك يتضح مدى أهمية وجود سياسات تسويقية للتطوير ، والتوزيع ، والترويج ، والتسعير ، ودراسة السوق ، وتحديد تشكيله المنتجات لهذه المنشآت . وأن عدم وجود هذه السياسات سيؤدي إلي ظهور العديد من المشاكل التسويقية داخل هذه المشروعات وبالتالي يؤدي إلي تعثرها (Kotler,2005)

1- سياسة دراسة السوق

حتى يستطيع المشروع الصغير دخول السوق والبقاء فيه لابد له من معرفة رغبات وأذواق المستهلكين ولن يتم ذلك إلا من خلال دراسة واعية للسوق ، فالوقوف علي إحتياجات المستهلكين ومعرفة المستهلكين الحاليين والمرتقبين تمكن المشروع من

التنبؤ بمبيعاته وتحديد وسيلة التوزيع والترويج المناسبة وطريقة وأسلوب التطوير والتجديد في منتجاته سواءً علي المستوى المحلي أو العالمي خاصة بعد دخول عصر العولمة وتطبيق إتفاقيات الجات والدخول تحت مظلة السوق الأوربية المشتركة وبالتالي زيادة حدة المنافسة ، التي تتطلب قراءة جيدة للسوق ، وذلك لتعظيم الإستفادة من جميع موارد المشروع ، وزيادة فرص التسويق .

2- سياسة المنتجات

تعتبر السلع والمنتجات هي الأساس لأي مشروع صناعي فبدونها أساساً لا يوجد مشروع وذلك لأن أي قرار خاص بالترويج ، أو التوزيع يتوقف علي نوعية المنتجات التي ينتجها المشروع ، كما أن للسلع والمنتجات تأثيراً كبيراً في تحديد نصيب المشروع في السوق ، وفي تحقيق أهدافه ، لذلك يجب أن تحرص المشروعات علي إختيار سياسة مناسبة لمنتجاتها بحيث تتكامل مع باقي مزيجها التسويقي من تسعير ، ترويج ، توزيع .

3- سياسة التطوير

يعتمد التسويق الناجح علي جودة سياسة تطوير وتجديد لسلع ومنتجات المشروع تمكنه من البقاء في السوق والإستمرار فيه ومواجهة المنافسة القوية من جانب المشروعات الأخرى وإذا نظرنا إلي المشروعات الصغيرة نجد أنها أحوج من غيرها إلي تبني سياسة للتطوير والتجديد في منتجاتها نظراً لشدة المنافسة التي تواجهها من المشروعات الكبيرة والمتوسطة ، هذا بالإضافة إلي كثرة إلتزاماتها مع قلة إمكانياتها. أن عدم وجود سياسة للتطوير في معظم المشروعات الصغيرة تدفع المشروعات إلي تقليد منتجات بعضها البعض، وقد يسبب ذلك في ركود الكثير من هذه المنتجات، مما يدفع بعض المشروعات إلي بيع منتجاتها بسعر التكلفة أو أقل من سعر التكلفة حتى تستطيع الوفاء بإلتزاماتها، ومع تزايد الإلتزامات المالية لهذه المشروعات تجاه

الجهات الممولة لها بالإضافة إلي أعباء مصروفات المشروع من أجور ، وكهرباء ونقل، ومواد خام وخلافة، لم يبق أمامها إلا أن تبحث عن مصادر أخرى للمواد الخام ، والعمالة بتكلفة أقل . وهذا يؤدي إلي انخفاض جودة المنتج النهائي، وعزوف المستهلك عنه ،وقد يدفع ذلك الوضع لتلك المشروعات إلي تغيير نشاطها أو تصفية المشروع.

4- سياسة التسعير

لا تقتصر سياسة التسعير علي تحديد السعر ، وإنما تشمل وضع نظام للخصومات والتخفيضات في الأسعار وسياسات للتمييز بين أسعار المنتجات في ظل وجود أكثر من شركة لإنتاج سلعة معينة ، ويمكن للشركة أن تختار إحدى الطرق المتبعة في التسعير علي أساس التكلفة الكلية ، أو البيع بأقل من الأسعار المنافسة ، أو التوزيع بسعر موحد، أو التسعير بأسعار متفاوتة من منطقة لأخرى وغيرها.

ويتوقف تحديد سعر منتجات المشروع علي عدة عوامل منها مرونة الطلب وأهداف المنشأة والتكلفة وطبيعة المستهلك والمنافسة وكذلك مستوى الدخل السائد وعائد الاستثمار.

5- سياسة الترويج

إن الترويج هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة المستهلكين بمنتجات أي مشروع وبدونها لن تصل رسالة المشروع إلي المستهلك ، وبالتالي لن تستطيع تحقيق أهدافه لأن الترويج يخلق لدي المستهلك الحاجة والدافع لشراء السلعة من خلال عناصر الترويج المختلفة ، مثل الإعلان وماله من أساليب إغراء وتحفيز لجذب المستهلك ، والبيع الشخصي وماله من أسلوب لدفع المستهلك إلي شراء السلعة ، بالإضافة إلي وسائل تنشيط المبيعات مثل المعارض والعينات المجانية والمسابقات والهدايا وغيرها من الوسائل التي تساعد علي زيادة مبيعات المشروع ، وأخيراً أسلوب النشر من خلال بعض

الجهات التي تتحكم في حجم المعلومات المنشورة ومساحتها مثل الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة وهكذا يتم نشر هذه المعلومات علي أنها خبر وليس إعلان .

ثانياً: نظم المعلومات التسويقية

1- مفهوم نظم المعلومات

نظم المعلومات هي مجموعة من البيانات والمعلومات التي تترابط معاً في صورة قواعد وإجراءات ، وتتم معالجتها يدوياً أو ألياً بحيث ينتج عنها تقارير تستخدم في إتخاذ القرارات ورسم السياسات بما يساعد في تقليل عدم التأكد لدي مستخدم هذه البيانات أو المستفيد منها. وتتكون نظم المعلومات من مجموعة من العناصر ، ويرى (هراس، 1998 ، ص 82.83) أن هذه العناصر هي .:

(أ) أجهزة الحاسب (W.H) :

يقصد بها هنا الحاسبات الشخصية Personal Computers وملحقاتها ، لأنها الأنسب للمستخدمين العاديين ، وتشمل الملحقات أجهزة ووسائط للإدخال والتخزين والإخراج ، ويجب أن تتصل جميعها بال CPU عبر ممرات Database .

(ب) البرامج (B . W) :

يمكن تقسيم البرامج إلي عدة أنواع حيث يمكن تقسيمها حسب الجيل والمستوي ومكان التطوير (داخل المنظمة أو برامج جاهزة) .

(ج) البيانات (Data) :

هي المادة الخام التي يتم تحويلها إلي معلومات من خلال تطبيقات أو في إطار نظم للمعلومات يتم تكوينها لهذا الغرض ويوجد مدخلان أساسيان لمعالجة البيانات هما :
مدخل الملف approach File ومدخل قاعدة البيانات

Database approach

4. العنصر البشري (People) :

وهو أهم عنصر من عناصر نظم المعلومات . إذ أن الإستفادة من نظم المعلومات تتوقف علي كفاءة هذا العنصر .

5. التعليمات والإجراءات : Procedures :

وهي العنصر الأخير في نظم المعلومات فكما أن البرامج هي تعليمات للحاسبات فإن إجراءات هي تعليمات تحكم أفعال العنصر البشري في نظام المعلومات ، وتبين كيفية التصرف عند حدوث فشل في أحد عناصر نظام المعلومات .

ثانياً: أهمية نظم المعلومات التسويقية للمنشآت الصغيرة

إن إستمرار المشروعات الصغيرة داخل الأسواق يتوقف علي تواجد نظام للمعلومات التسويقية يوفر لها معلومات عن العملاء والمنافسين والموردين ، كما يتوقف علي قدرتها علي إستخدام هذه المعلومات بالطريقة المناسبة وفي الوقت المناسب .

ويمكن توضيح أهمية نظم المعلومات التسويقية علي نحو أكثر تفصيلاً فيما يلي .:

1 . يساعد توافر المعلومات التسويقية المنشآت الصناعية الصغيرة علي خلق توائم بين إحتياجات المستهلكين وإمكانيات هذه المشروعات (شلبي, 1997, ص 134).

2 . إكتشاف رغبات وإحتياجات العملاء من خلال المعلومات التسويقية يساعد المنشآت الصناعية الصغيرة علي تقديم خدمة أو سلعة متميزة وبالتالي تستطيع الإستمرار في السوق (شلبي ، 1997 ، ص 138).

4 . توافر المعلومات التسويقية لدي أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة يساعدها علي تحديد السوق المستهدف

5 . مع زيادة الإهتمام بالمنشآت الصناعية الصغيرة والأسواق الصغيرة إزدادت أهمية المعلومات التسويقية الخاصة بالمستهلك (Donath , 1994 , p 16) .

6 . توافر المعلومات التسويقية تهيئ للمنشأة القدرة علي تصميم وتحديد هدفها الترويجي.

7 . في الماضي كانت البديهية والتخمين هما الأساس في تحديد إحتياجات المستهلك أما اليوم فقد أصبح تواجد نظام للمعلومات التسويقية يوفر المعلومات الكافية عن السوق هو الأساس في إتخاذ القرار اللازم لتحديد المنتج المطلوب .
وخاصة ذلك أن المعلومات التسويقية تعتبر العصب البصري للمنشآت الصناعية الصغيرة الذي يمكنها من خلق علاقات جيدة و متميزة مع المستهلكين .

ثالثاً: مشاكل الحصول علي المعلومات التسويقية للمنشآت الصغيرة

تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة العديد من المشاكل في الحصول علي المعلومات التسويقية ومن أهم هذه المشاكل ما يلي .:

- 1 . يري, (Hair& Joseph1992) أن البحث عن المعلومات في الأعمال الصغيرة تستغرق حوالي ساعتين يوماً بينما في المنظمات الكبيرة تحتاج إلي 1.30 ساعة يوماً مما يعني أن عملية البحث هذه تستغرق وقتاً أكبر في المشروعات الصغيرة مما يسبب عائقاً في حصولها علي المعلومات.
- 2 . تؤثر قلة الإمكانيات المادية للمنشآت الصناعية الصغيرة علي قدرتها في توظيف خبراء للتسويق أو باحثين مما يسبب لها مشكلة في حصولها علي المعلومات التسويقية .

- 3 . يؤدي تعدد مصادر المعلومات التسويقية أمام أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة وعدم خبرتهم في معرفة مميزات وقدرات كل مصدر إلي حصولهم علي المعلومات التسويقية المطلوبة
- 4 . البعض مثل (Lang &Bradley,1994) يري أن التسويق عبر الإنترنت محفوف بالمخاطر لتباعد البائع والمشتري مما يجعل هذه المنشآت عرضةً لكثير من عمليات النصب .
- 6 . إن المنافسة عبر شبكات الإنترنت والتي يكون التسويق من خلالها أرخص وأوفر للمنشآت الصناعية الصغيرة تكون كبيرةً جداً نظراً لدخول العديد من المنشآت علي هذه الشبكات مما يجعل المنشآت الصغيرة غير قادرة علي مجاراة هذه المنافسة مما يحد من قدرتها في توصيل المعلومات الخاصة بها للمستهلكين .
- 7 . أن العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة داخل ليبيا لا تستطيع الإعلان أو التسويق عبر الإنترنت نظراً لصغر إمكانياتها المادية وعدم إنتشار شبكات الإنترنت داخل البيوت اللبية بشكل كبير .
- 8 . قلة النشرات التسويقية بليبيا والتي قد تفقد المنشآت الصناعية الصغيرة في حصولها علي المعلومات التسويقية اللازمة لها لعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بهذه المنشآت.

الفصل الثالث / الجانب العملي للبحث

1- مجتمع وعينة وأدوات جمع بيانات الدراسة

2- أدوات تبويب وتحليل واختبار فروض الدراسة

3- نتائج وتوصيات البحث

أولاً: مجتمع وعينة وأدوات جمع بيانات الدراسة

جدول رقم (3 . 1) حجم العينة الكلي وتوزيعها علي الطبقات

المجال	طرابلس المركز	أبو سليم	حي الأندلس	قرقارش	سوق الثلاثاء	زاوية الدهماني	الظهرة	الفرنج	حجم العينة الجزئي في كل مجال
الملابس الجاهزة	20	25	9	1	-	10	2	1	68
الغذائية	40	12	7	2	5	2	1	2	71
الجلدية والأحذية	10	4	4	2	2	4	1	-	27
حجم العينة الجزئي في كل طبقة	70	41	20	5	7	16	4	3	166

* الجدول إعداد الباحثة

1- متغيرات البحث ومعايير قياسها
(أ) متغيرات البحث. *Human and Community Studies Journal*

جدول رقم (2 - 3) متغيرات البحث

الفروض	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
الفرض الأول	X_1	Y_1
الفرض الفرعي الأول	كفاءة استخدام المعلومات	Y_{11}
الفرض الفرعي الثاني	وافر المعلومات	Y_{12}
الفرض الفرعي الثالث	وافر المعلومات	Y_{13}
الفرض الفرعي الرابع	وافر المعلومات	Y_{14}

(ب) معايير قياس المتغيرات

معايير قياس المتغيرات المستقلة

جدول رقم (3 . 3) معايير قياس المتغيرات المستقلة

معايير القياس	المتغير المستقل
بيانات عن المنافسين , عن المستهلكين وعن المواد الخام	المعلومات التسويقية
عدد الأجهزة التكنولوجية الموجودة , نوع هذه الأجهزة , البرامج التي تستخدم	وسائل تكنولوجيا المعلومات
عدد مصادر المعلومات , نوع هذه المصادر	مصادر المعلومات
معرفة نوع الصناعة	الصناعات الصغيرة

(3) معايير قياس المتغيرات التابعة

جدول رقم (3 . 4) معايير قياس المتغيرات التابعة

معايير القياس	المتغير التابع
حجم مبيعات المنشأة / مبيعات المنشأة الأخرى في نفس النشاط	الميزة التنافسية
إبتكار منتجات جديدة , التنوع في منتجات المنشأة الصغيرة , إحداث تطورات في المنتج	القدرة على التجديد والإبتكار
عدد منافذ التوزيع المستخدمة, نوع المنفذ , حجم المبيعات من المنفذ	معرفة منافذ التوزيع
إستخدام وسائل الترويج المختلفة الأساس الذي يستخدم لتحديد وسيلة الترويج, عدد مرات الإشتراك في	القدرة على الترويج

المعارض	
---------	--

تانياً: تبويب و تحليل البيانات :

1- تحليل البيانات

قام الباحثة بتوزيع معظم إستمارات الإستبيان، وقد تم إستخدام "SPSS" في عمليات الإدخال والتحليل الإحصائي لتحليلات النسب والتكرارات ، تحليل التباين ، تحليل الإنحدار المتعدد ، تحليل كا² . وفيما يلي جدول يوضح استخدام أساليب التحليل السابقة في قياس كل فرض على حدى.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

جدول (4 . 5) أساليب التحليل المستخدمة في قياس كل فرض

الفروض	أساليب التحليل المستخدمة لقياس كل فرض
الفرض الفرعي الأول	تحليل الإنحدار المتعدد كا ²
الفرض الفرعي الثاني	تحليل الإنحدار المتعدد ، التباين ، النسب و التكرارات
الفرض الفرعي الثالث	تحليل الإنحدار المتعدد ، كا ² النسب و التكرارات
الفرض الفرعي الرابع	تحليل الإنحدار المتعدد ، النسب و التكرارات

ومن الملاحظ إنه تم استخدام التحليلات في كل فرض بما يتناسب مع المتغيرات التابعة والمستقلة لهذا الفرض و يساعد على قياسه.

2- نتائج إختبارات الفروض

في ضوء التحليل الإحصائي الذي تم لإختبار مدى صحة الفروض . فقد أمكن التوصل إلي النتائج التالية .:

نتائج إختبار الفرض الأول

قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالفرض الأول من فروض البحث بهدف إختبار صحته ، ويتكون هذا الفرض من أربعة فروض فرعية خاصة بمدي قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي المنافسة ، والتجديد والإبتكار ، والتوزيع والترويج من خلال توافر المعلومات التسويقية اللازمة لذلك . وكانت نتائج هذا الفرض كما يلي .:

أ . ثبت صحة هذا الفرض وذلك لثبوت صحة الفروض الفرعية المكونة له ، وقد أكدت النتائج أنه يوجد علاقة قوية بين توافر المعلومات عن المنافسين (عددهم ، نقاط ضعفهم ، مستوى جودتهم ، نقاط قوتهم) ، الموديلات الجديدة (طريقة الحصول عليها، تكلفتها)، المعارض المحلية (توقيتها، تكلفة الإشتراك فيها، أماكنها) وبين قدرة هذه المنشآت الصناعية الصغيرة علي المنافسة وتحسين الميزة التنافسية لديها.

ب . يرجع 89.1 % قدرة المنشأة علي التجديد والإبتكار إلي توافر معلومات عن الكتالوجات الجديدة وأذواق المستهلكين وما يعرضه المنافسون .

ج . إن توافر المعلومات عن الأسواق القريبة من المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العملاء حول هذه الأسواق ووسائل خدمة النقل بها وتجار الجملة من حيث عددهم وأسعار شرائهم وتجار التجزئة ساعد في زيادة قدرة المنشآت علي تحديد منافذ التوزيع الخاصة بها إلي ما يقرب من 95.3 % .

د . يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تزيد من قدرتها علي الترويج الفعال من خلال توافر معلومات عن تكلفة وسيلة الترويج التي يمكن إستخدامها ، وعن مستخدمى السلعة وعن المعارض (سواء محلية أو دولية) من حيث تكلفة المعرض ومكان المعرض وتوقيته .

وعلي ذلك نجد أن النتائج أثبتت صحة الفرض الأول والذي يرى أنه كلما توافرت المعلومات اللازمة كلما زادت قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة علي حل مشاكلها التسويقية.

ثالثاً: نتائج وتوصيات البحث

1- نتائج البحث

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الإنحدار المتعدد، التباين، كا ، والنسب والتكرارات توصل الباحثة إلي مجموعة من النتائج كما يلي .:

1. أثبتت الدراسة أن حوالي 89.7 % من المنشآت الصناعية الصغيرة ببلدية طرابلس تعاني من مشاكل تسويقية متمثلة في المنافسة الشديدة من المشروعات الصناعية الأخرى وعدم قدرتها علي الترويج أو التوزيع الفعال لمنتجاتها وضعف قدرتها علي إجراء دراسات السوق وعدم وجود تكنولوجيا حديثة تساعدها علي المعلومات التسويقية اللازمة لها.

2. تقتقر حوالي 73.3 % من المنشآت الصناعية الصغيرة إلي عدم وجود نظام معلوماتي تسويقي يدوي يسمح لها بحفظ وإسترجاع المعلومات التسويقية .

3. يقوم ما يقرب من 72.1 % من المنشآت الصناعية الصغيرة بعمل تجديدات في منتجاتها إلا أنها تجديدات غير كاملة نظراً لصعوبة حصوله علي المعلومات اللازمة لعمل هذا التجديد وعدم وجود جهة تساعدها علي هذا التجديد.

4. يعتمد أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة علي منافذ توزيع مثل تجار الجملة والتجزئة وأحياناً المعارض أكثر من إعتمادهم علي المنافذ الخاصة مما يجعلهم يقعون تحت رحمة التجار . فلا يحصلون علي مستحقاتهم المالية منهم إلا في نهاية الموسم مما يدفع أصحاب هذه المنشآت إلي التعثر المالي ، ما يدفعهم لتقليل جودة الخامات

مما يؤدي ذلك إلى تدهور تسويق المنتج أو السلعة وهذا بدوره يفضي في النهاية إلى تعثر المنشأة وتصفيته.

5. يقوم ما يقرب من 38.2 % بالترويج لمنتجاتهم وهي تعتبر نسبة صغيرة ويتمثل هذا الترويج في البيع الشخصي الذي يقوم به أغلب أصحاب هذه المشروعات مع استخدام بعضهم مندوب للمبيعات. كما أن 65.5 % منهم لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن باقي وسائل الترويج مثل الإعلان (تكلفة الإعلان، والجهة التي تقوم به) أو وسائل تنشيط المبيعات (من الهدايا، مسابقات، معارض، أماكن للعرض).

6. يشترك في المعارض التي تقام من خلال الجهات المسؤلة ما يقرب من 47.3 % وهي نسبة صغيرة إذا ما نظرنا إلى عدد المشروعات التي لديها مشاكل تسويقية 89.7 % وقد إتضح أن معظم الذين إشتراكوا في المعارض كان يتكرر إشتراكهم بها ، في حين أن باقي المنشآت لا تهتم بالمشاركة بتلك المعارض.

7. يستخدم ما يقرب من 49.1 % من المنشآت الصناعية الصغيرة وسائل إتصال ولكن معظمها تمثلت في التليفون العادي والمحمول ، أما عن وسائل التكنولوجيا الأخرى مثل الكمبيوتر والإنترنت فنجد أن عدد مستخدميها للحصول علي معلومات تسويقية كان ضئيلاً (1.2 %) إلا أنه بمقابلة العينة التي إستخدمت هذه الوسائل خاصة الإنترنت أتضح أنها ساعدتهم كثيراً في معرفة الموديلات العالمية الجديدة .

2- توصيات البحث

أثبتت نتائج البحث النظرية والميدانية كمايلي :

1- مدي أهمية تأثير توافر المعلومات التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة في أكثر من مجال مثل المنافسة ، التوزيع ، الترويج ، ودراسة السوق . كذلك أثبتت

- 2- مدي أهمية إستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في توفير هذه المعلومات التسويقية اللازمة لحل مشاكل هذه المنشآت .
- 3- يجب أن تحدد الجهات المسؤولة نوعية منشآت الصناعات الصغيرة التي ترغب في تنفيذها بالتعاون مع الجهة الممولة حتي تساهم في خلق طلب سوقي علي منتجات هذه المنشآت .
- 4- أن تمنح الجهات المسؤولة بالشعبية الإعفاءات الجمركية علي المواد الخام أو الآلات الخاصة بالمنشآت الصناعية الصغيرة .
- 5- ضرورة تأهيل أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة بعدد من الدورات التدريبية عن المبيعات، ودراسات
- 6- السوق بالمفهوم الشامل وكيفية الإعلان عن منتج وفن التعامل مع الجمهور قبل الحصول علي التمويل حتى يكون لديه القدرة علي التسويق الجيد لمنتجاته.
- 7- تحت ظروف التسويق الصعب التي يواجهها أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة لا بد من وجود قسم خاص بدراسات السوق والتخطيط التسويقي داخل كل جهة ممولة للمنشآت الصناعية الصغيرة يساعد هذه المنشآت إذا ما ظهر أية حالة تعثر في تسويق المنتج حتى لا تصل المنشأة إلي مرحلة التوقف النهائي .
- 8- توجيه الباحثين لعمل دراسات عن الأسواق المحلية والعالمية تستفيد منها المنشآت الصناعية الصغيرة وتوضع نتائج هذه الدراسات تحت يد ممولي هذه المنشآت . كما يجب نشر هذه النتائج بالجرائد المحلية .
- 9- الإهتمام بتدريس مادة المنشآت الصناعية الصغيرة في بعض الجامعات ، وتدريب الطلبة بتطبيق فكرة إقامة منشأة صناعية صغير ناجحة بهدف تحفيز الشباب علي إقامة مثل هذه المنشآت بدلاً من إنتظار الوظيفة .

- 10- إقامة مراكز تدريب للخريجين علي كيفية إقامة المنشآت الصناعية الصغيرة لمن يرغب في بدء مشروع صغير بعد التخرج ، ثم تتابع هذه المراكز الخريجين بعد ذلك مع الجهات الممولة خشية توقف تنفيذ الفكرة بسبب أي عقبات .
- 11- الإهتمام بالدعاية والإعلان عن منتجاتهم .
- 12- أن يسعى أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة إلي تكوين علاقات جيدة ومستمرة مع المستهلكين والتجار والموردين .

مراجع البحث

- (1) أبو بكر بعيره . التسويق ودوره في التنمية بنغازي : جامعة قار يونس ، 1993
- (2) أبو حمور، احمد) التنمية الصناعية في الأردن، مؤشراتها، مستقبلها، ودور الحكومة فيها - (مجلة العمل - العدد - 46 - عمان 1989 - ص8-81 .
- (3) الصعيدي ، إبراهيم أحمد ، " دراسات في نظم المعلومات المحاسبية " (عين شمس ، 1994) .
- (4) العلق ، بشير " التسويق الحديث ، مبادئه ، إدارته ، وبحوثه " الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، (ليبيا 1997) .
- (5) الوندوي نشأت مجيد: "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق". (المعهد التقني الدور . مجلة جامعة كربلاء العلمية. المجلد (6) . العدد (3) 2008 ص 3
- (6) حنفي ، عبد الغفار " سياسات إدارة المنظمات " (القاهرة ، 1998) .
- (7) رضوان ، فاروق عبد الفتاح " استراتيجيات التسويق المعاصر " (القاهرة ، 1992) .

ثانياً : النشرات والدوريات

- (1) النجار ، فريد " مصفوفة تسويق منتجات الصناعات صغيرة الحجم " (القاهرة : 21.19 ديسمبر 1988)

- (2) التويرقي ، بشير علي ، " نظم المعلومات الإدارية " محاضرة غير منشورة لطلبة أكاديمية الدراسات العليا ، (طرابلس ، 2002) .
- (3) التويرقي، بشير علي، " إستراتيجيات التسويق " محاضرة غير منشورة لطلبة أكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس ، 2001) .
- (4) الشربيني ، عبد العزيز " أين الإدارة العربية من الميزة التنافسية " أخبار الإدارة ، المنظمة العربية للتنمية العربية ، العدد السادس عشر ، سبتمبر ، 1996 .
- (5) هراس ، عادل عبد القادر ، " استراتيجية البرامج القومية المشتركة كمدخل للتنمية التكنولوجية " ، أخبار الإدارة ، المنظمة العربية للتنمية والإدارية ، (العدد السادس عشر ، سبتمبر 1996) .
- (6) عبدالفتاح، محمد سعيد، 1992، إدارة التسويق ، الدار الجامعية للنشر، بيروت.

(A) Books

- 1) Hair , Joseph F.& Others , “ Multivariate Data Analysis “ , 3rd ED., New york :Macmillan , 1992 .
- 2) Parker , Charles , “ Management Information Systems : Strategy and Action ” 2th Ed ., New York : Mitchell McGraw – hill , 1993 .
- 3) Philip kotler: le marketing selon kotler, Pearson edition, Paris, 2005, P: 128.

(B) Journals

- 1) Bayle , D.D ., Desai , H.B., “ the Failure of Small companies “ , Small Business Management Journal , U.S.A ., Jule , 1991.

- 2) Bradley ،Lang “Measuring emotion: The self-assessment manikin and the semantic differential” Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry , Volume 25, Issue 1, March 1994, Pages 49-59.
- 3) Kotler P. and Armstrong G. (2006). Principles of Marketing, Prentice-Hall, PP. 621-22.

تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد

In the new international order Impact of failed states

د. نصر أبو عجيبة الشوشان

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية / كلية الاقتصاد-العجيلات

n.alsalhe@gmail.com

ملخص

تطرح هذه الورقة البحثية موضوع تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، من خلال التغيرات التي حدثت في البيئة الدولية، ودفعت إلى ظهور العديد من القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية في تلك الدول، ما تسبب في فقدان وظائفها الأساسية، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام القوى الدولية للتدخل في

سيادتها، عن طريق منظمة الأمم المتحدة في أحيانا كثيرة، ما يلقي الضوء على هذه الدول أما أن تكونمكاملة للنظام الدولي الجديد أو دولا تمثل مصادر تهديد مستجدة. وتأسيسا على ما سبق، لقد تضمن المحور الأول، الإطار المفاهيمي لمصطلح الدولة الفاشلة، وما اعترى ذلك من غموض حول المصطلح، وتضمن المحور الثاني، تداعيات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، وشملت مصير الدول الفاشلة، بين البقاء والسقوط، وأخيرا،تضمن المحور الثالث، تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، حيث يوجد عدة تهديدات على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس، فإن أهم الأهداف تكمن في إيضاح التهديدات التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، وما أصاب هذا الأخير من اختلال في التوازن الدولي، وتسليط الضوء على تداعيات استخدام المصطلح وأثره على النظام الدولي الجديد، وهو ما يؤسس إلى حالة جديدة للدول الفاشلة واعتبارها "شبه دولة" تتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية.

Abstract

This paper raises the issue of the impact of failed states in the new international order, through the changes that took place in the international environment, and led to the emergence of many political, economic, social and ethnic issues and problems in those countries, which caused the loss of their basic functions, which provided an opportunity for forces Intervention in their sovereignty, often through the United Nations, highlights the fact that these States are complementary to the new international order or are emerging threats.

Based on the above, the first axis included the conceptual framework of the term of the failed state, and the ambiguity that was felt about the term, while the second axis included the repercussions of the failed states on the new international order,

and included the fate of the failed states, between survival and fall, and finally, the axis included Third, the threats of failed states to the new international order, where there are several threats at the level of security, political, economic and social. On this basis, the most important objective is to clarify the threats that have emerged with the emergence of failed states in the new international order, and the imbalance in the latter international imbalance, highlighting the implications of the use of the term and its impact on the new international order, which establishes a new situation Failure states as "quasi-state" have fewer duties and rights than ordinary states.

مقدمة

تتشابك الظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها في البيئة الدولية، حيث تعتبر الدول إحدى تلك الظواهر، ووحدات أساسية في النظام الدولي، فهي تلعب أدواراً مميزة في مجال العلاقات الدولية، وأن هذه الأدوار قد طرأ عليه تغييراً كبيراً، نظراً لما يشهده النظام الدولي من تغيرات جذرية أثرت بشكل أو آخر على الدول وما تقوم به من أدوار في البيئة الدولية، فمع بداية الألفية الجديدة ظهر إلى جانب الدول أو في أحضانها العديد من الكيانات التي تطالب بالاستقلال عنها أو حماية حقوقها السياسية والاجتماعية، باعتبارها كيان مستقل له موروثه الثقافي، أو الاثنين معاً، فصار العالم أكثر غموضاً وتعقيداً، خاصة في ضوء انتشار الحركات والجماعات والشبكات والمنظمات والأقليات، بعد عام 2011 في ضوء ما يسمى بالربيع العربي، حيث أضحت الدول غير قادرة على حماية كيانات وحدودها، وتواجه تحديات البقاء في البيئة الدولية، أو خطر التفكك والانهايار، وعدم القدرة على مقاومة سياسات القوى الدولية التي ترمي إلى استغلال مصالحها وتحقيق أهدافها، حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الفاشلة، وما زاد الأمر تعقيداً هو انتشار العولمة التي تعني في أضيق معانيها أن يصبح العالم

قرية صغيرة، وبالتالي يمكن القول إن العالم قد صار أكثر تعقيدا من قبل بسبب العولمة من جانب، والتفكك الذي أصاب الدول الفاشلة من جانب آخر.

فعلى الأساس السابق، فإن الدول القوية في البيئة الدولية تسعى إلى العولمة والتكامل وقبول التعددية الثقافية، بينما تفرض على الدول الفاشلة مثل هذه العمليات التي تنطلق منها الدول القوية لتحقيق أهدافها في البيئة الدولية، ما أدى إلى الصراع بين القوى وفرض سياساتها على تلك الدول، وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى عدم استقرار النظام الدولي، بظهور دولا قوية-يطلق عليها، أنها ناجحة، تستطيع تحقيق أهدافها واستغلال مصالحها، ودولا فاشلة- لا تستطيع تحقيق أهدافها والحصول على مصالحها، وقد لاحظ أن عدد الدول المتفككة قد تزايد مع نهاية القرن العشرين، مثل ما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق، والبلقان، والقوقاز، وشمال ووسط أفريقيا.

ووفقا لما سبق، فإن هذه الورقة تسعى لتحقيق جملة أهداف لها صلة بحيوية الموضوع وأهميته، ومحاولة الباحث الإجابة على التساؤلات المطروحة.

الأهداف:

1. محاولة توضيح مصطلح الدول الفاشلة، لأن في الفترة اللاحقة لظهور المصطلح كثر الجدل حوله بين عددا من الباحثين، فالبعض يرى أنه المصطلح يهدف الطريق للتدخل في سيادة الدول وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي، والبعض الآخر يرى أن هناك دولا لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وتعد دول فاشلة أو هشّة في النظام الدولي الجديد؛

2. تسليط الضوء على تداعيات استخدام المصطلح وأثره على النظام الدولي الجديد، وهو ما يؤسس إلى حالة جديدة للدول الفاشلة واعتبارها "شبه دولة" تتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية؛

3. إيضاح التهديدات التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، وما أصاب هذا الأخير من اختلال في التوازن الدولي.

وتأتي أهمية الموضوع من خلال ما يحدث في النظام الدولي الجديد من تغيرات دفعت النظام من حالة القطبية الثنائية إلى القطبية المتعددة التي تسعى إلى إنشاء وحدات اقتصادية كبيرة مقابل أن يتم العمل على قيام وحدات سياسية أصغر فأصغر. بمعنى آخر أن يتم تكوين الوحدات الاقتصادية الكبيرة الواسعة في مقابل تفكيك الوحدات السياسية "الدول" على المستوى الدولي، وهو ما أثر على التوازن الدولي، وأنتج حالات السقوط والانهار بالنسبة للدول التي لا تستطيع الدخول أو مجارة المنظومة الدولية التي أسست على الكيانات الاقتصادية والتكنولوجية مستندة على المنظومة العسكرية في النظام الدولي الجديد بدلا من الاستناد على المنظومة العسكرية فقط، التي كانت سائدة في القرون السابقة.¹¹

ويضاف إلى ذلك، ما نشر حول موضوع الورقة من احصائيات مخيفة حول الدول الفاشلة، وأن هذه الاحصائيات تشمل الدول العربية وهي في تزايد مستمر، الامر الذي يدعو الباحثين المتخصصين إلى زيادة الاهتمام بمثل هذه الموضوعات.

عليه، فإن هناك جدل واسع بين الباحثين حول مصطلح الدول الفاشلة الذي انتشر مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، يتضمن أن هذه الدول التي اختلفت تسمياتها في الوسط العلمي والاعلامي، لها تفاعلات تؤثر على النظام الدولي الجديد الذي يعتمد على أسس اقتصادية من خلال تكوين التكتلات الاقتصادية الكبيرة الواسعة، ويعمل من خلال الوحدات السياسية "الدول"، حيث توجد دولا لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وبالتالي يتم محاولة السيطرة عليها من قبل الدول القوية أو المجموعة الدولية، ما يسمح بالتدخل فيها من قبل هذه الأخيرة، بهدف

حماية المدنيين "التدخل لإعراض إنسانية"، وإعادة بناء هذه الدول التي تصنفها بالفاشلة أو أي تسميات أخرى. وعلى هذا الأساس، تطرح تساؤلات حول:

- متى ظهر مصطلح الدول الفاشلة في ضوء النظام الدولي الجديد؟
- ما هي التدايعات والمآلات التي أحدثتها مصطلح الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد؟
- ما هو مصير الدول الفاشلة في ظل توازن القوى في النظام الدولي الجديد؟
- هل الدول الفاشلة دولا مكمله للنظام الدولي الجديد أو دولا تمثل مصادر تهديد مستجدة؟

تحاول هذه الورقة مقارنة التساؤلات المطرحة، وتسعى من خلال ذلك، لتقديم إجابات مترابطة، تهدف إلى استقراء الواقع، وإيضاح أن الدول الفاشلة ليس لها القدرة على التكيف في البيئة الدولية، ولأجل ذلك تم تقسيم محاور الورقة إلى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الدول الفاشلة.

المحور الثاني: تدايعات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد.

المحور الثالث: تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الدول الفاشلة

ظهر مصطلح الدول الفاشلة في منتصف التسعينيات، حين وصف بعض الباحثين، الدول التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية على مستويات مختلفة بأنها دولا فاشلة،ⁱⁱⁱ وهو ما تضمنه التعريف الذي قدمه جيرالد هيرمان "Gerald B. Helman"، وستيفن راتنر "Steven R. Ratner" في عام 1993، وعلى هذا الأساس، قد صنفا الدول الفاشلة إلى ثلاث مستويات تتبين بين انهيار المؤسسات الحكومية في هذه الدول، ووجود صراع داخلي عنيف يقود إلى الانهيار الكامل لهذه الدول، وعدم قدرة هذه الدول على

القيام بالإدارة الكف. ^{iv} وبالتالي فقد استخدم مصطلح الدول الفاشلة عند الإشارة إلى الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية وفقا لعدد من المعايير المتفق عليها عالميا، ويتم استخدام المصطلح لإضفاء الشرعية على تدخلات المجموعة الدولية في سيادة الدول الفاشلة من أجل "إعادة بناء" هذه الدول، ^v نظرا إلى كثرة التساؤلات حول هذه التدخلات التي ارتبطت بـ "التدخل الإنساني"، وخصوصا بعد التدخل الأمريكي في الصومال عام 1994، وما نتج عنه من نتائج غير مرجوة.

وتبعاً لذلك، فإن مصطلح الدول الفاشلة يكتنفه الغموض، فهو مصطلح غير دقيق وتدور حوله التساؤلات، ويشمل عددا من الدول الضعيفة وغير الضعيفة، والدول التي هي بصدد الانهيار، والدول المفلسة، والدول المهذمة، وفي هذا الصدد فقد ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية في عام 1997، حالات من الدول منها الدول الفاشلة، والتي ظهرت بعد الحرب الباردة، وهي "الدول التي تعمل في إطار النظام الدولي، والدول المارقة الخارجية على النظام الدولي، وأخيرا، يوجد مصطلح آخر جديد *Transitional States* الدول الانتقالية". ^{vi}

وبناء على ما سبق، يمكن أن نورد مجموعة من التعريفات التي حاولت أن تضع المصطلح في سياقه العلمي من خلال توضيح مدلوله وموضوعه، حيث يوجد هناك تعريف للدولة الفاشلة في القانون الدولي يصفها "بأنها الدولة التي لا توجد فيها حكومة شرعية، ويحتدم فيها العنف، وقد صدر بحقها قرار من مجلس الأمن ينص بالتدخل لدواعي إنسانية". ^{vii} كما يوجد تعريفاً آخر صادر عن صندوق السلام يصفها "بأنها الدولة التي تشهد تراجع قدرة السلطة الشرعية على اتخاذ القرارات الجماعية، وعدم القدرة على نيل رضا معظم أفراد الشعب، وأحيانا تفقد السيطرة على جزء من إقليمها ولا تستطيع ممارسة سلطتها المباشرة عليه". ^{viii} وأيضا يوجد تعريف يصف الدول الفاشلة "بأنها الدول التي تفقد السيطرة على وسائل وأدوات العنف، وبالتالي لا تستطيع تحقيق الاستقرار

المجتمعي، ولا تستطيع فرض السيطرة على أراضيها، ما يترتب عليه عدم النمو الاقتصادي، وانعدام المساواة الاقتصادية، واستخدام العنف للحصول على الموارد.^{ix} وهناك تعريف يصف الدول الفاشلة "بأنها الدول التي تعجز عن أداء وظائفها، ولا يشير هنا فقط إلى الدول التي تكثر فيها الفوضى بسبب الحرب أهلية بل حتى تلك الدول التي تتخفف قدرتها على تحمل مسؤولياتها.^x

وبالنظر لما سبق، فإن مصطلح الدول الفاشلة يشير بشكل عام على المستوى الداخلي، إلى أن هناك إخفاق وظيفي في الدول يؤدي إلى عدم قدرتها على الحكم بفاعلية وكفاءة، يترتب عليه ضعف عام في أركانها يدفع بها إلى السقوط أو الانهيار، وعادة ما يحدث فشل داخلي للدولة، تفقد به السيطرة على أراضيها، وتأمين حدودها، ويضعف قدرتها على اتخاذ القرارات المؤثرة، وتوفير ما يحتاجه الأفراد من حاجات أساسية وضرورية، كما يشير على المستوى الدولي أو تفاعل الدول في البيئة الدولية، إلى تراجع قدرة الدول الفاشلة على التفاعل مع بقية الوحدات الأساسية في البيئة الدولية، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان هذه الدول مكانتها، والتأثير على مصالحها، وعدم تحقيق أهدافها أو تقلصها حتى تصل إلى حالة السقوط أو الانهيار.^{xi}

وفي نفس السياق، فقد أصدر صندوق السلام العالمي في عام 2005، بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy مؤشره السنوي الأول^{xii} الذي ضم ستة وسبعون دولة فاشلة من بينها ثلاثة عشر دولة عربية، بينما زادت نسبة الدول الفاشلة في عام 2006 لتصل إلى مائة وستة وأربعون من بينها ستة عشر دولة عربية، ولم تتوقف نسب الدول الفاشلة عند هذا الحد بل زادت لتصل في عام 2007 إلى مائة سبعة وسبعون دولة فاشلة من بينها عشرون دولة عربية.^{xiii}

وعلى الأساس السابق، فإن المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة الدول الفاشلة، فهي مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، فالمؤشرات السياسية تشمل تراجع

وظيفة الدولة وصعوبة تقديم الخدمات الأساسية العامة، كما تتراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، ما ينتج عنه فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، وكثير الصراعات سواء بين الأحزاب السياسية أو النخب الحاكمة، مع تزايد التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية؛ بينما تشمل المؤشرات الاقتصادية، الإنماء غير المتوازن بين مجموعات الأفراد، واختلالات بنيوية، وركود في الدورة الاقتصادية، وانهيار قيمة النقد الوطني؛ في حين تشير المؤشرات الاجتماعية إلى نزوح السكان في الداخل من منطقة إلى أخرى، وتنامي عدد المجموعات التي تسعى للانتقام ضد بعضها البعض، بالإضافة إلى مشكلات الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والسرقة، وأخيرا فإن المؤشرات العسكرية فهي تشمل انتهاكات حقوق الإنسان، وضعف السلطة الأمنية، و بروز قوى أمنية غير نظامية.^{xiv} وبهذا، نستطيع قراءة تلك المؤشرات من خلال الجدول التالي الذي يبينها في عامي 2017 و2018 حسب المؤشر الصادر عن صندوق السلام العالمي، وتم التركيز فيها على الدول العربية، حيث يلاحظ عليه أن بعض الدول تتحسن بشكل ملحوظ مثل الكويت والإمارات وقطر، بينما تستمر دول مثل العراق وسورية واليمن وليبيا في دورة الفشل عند مقارنة الفرق بين عامي 2017 و2018.

جدول ترتيب الدول العربية الفاشلة أو الهشة حسب مؤشر صندوق السلام العالمي لعامي

2018-2017^{xv}

البلد	الفرق بين عامي 2018/2017	المرتبة في عام 2018	المرتبة في عام 2017
الكويت	16▲	42	58
الإمارات	20▲	45	65
قطر	26▼	56	30
المغرب	4▲	71	75
عمان	3▼	73	70
تونس	9▼	78	69

الأردن	3 ▼	98	95
الجزائر		109	109
حبيوتي	8 ▼	115	107
موريتانيا	1 ▲	127	128
السعودية	4 ▲	129	133
البحرين	1 ▲	130	131
فلسطين	4 ▲	141	145
مصر	3 ▼	142	139
لبنان	1 ▲	147	148
السودان	2 ▲	153	155
ليبيا		157	157
اليمن	1 ▲	158	159
الصومال	1 ▼	159	158
العراق	1 ▲	160	161
سورية		163	163

وفي ضوء ذلك، فأنا نشير إلى أن مصطلح "الدول الفاشلة" الذي أصدره صندوق السلام العالمي، قد تغيرت تسميته في عام 2012 ليصبح مصطلح "الدول الهشة" مكانه، ولعلنا نذكر ما جاء في آخر تقرير صدر عن الصندوق في 2019/04/10، حيث رصد التقرير أهم الاتجاهات الخاصة بتطور حالة الصراع في العالم، حين ذكر أن دولتي موريشيوس وسنغافورة تتصدران قائمة الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً على مستوى المؤشرات الخمسة، وأن دول أخرى قد تحسنت مؤشراتهما مثل جامبيا، وإثيوبيا، وكينيا، وأوزبكستان، ونيبال، وأيضاً هناك دول تدهورت مؤشراتهما مثل فنزويلا، والبرازيل، ونيكاراجوا، وتوجو، والمملكة المتحدة، وعلى عكس ذلك، فإن التقرير أشار إلى أن اليمن كأكبر دولة هشة، وغير مستقرة في العالم، بالإضافة إلى كل من سوريا وليبيا. وتأسيساً على ذلك، فإن التقرير يشير وبشكل واضح إلى أن معظم الدول الهشة، والتي تشهد حالات من الصراع، هي دول تقع في منطقة الشرق الأوسط.^{xvi} ولزيادة التوضيح،

يمكن الحديث عن تداعيات مصطلح الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، حيث كثر الجدل حول وضعية الدول الفاشلة، وكيفية التعامل معها في البيئة الدولية، من خلال :

المحور الثاني: تداعيات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد

تسعى الدول القوية لتحقيق غايات سياسية واقتصادية في النظام الدولي عن طريق مخلفات الدول الفاشلة أو المنهارة، وقد تتضمن تلك الغايات حماية مصالحها، ورسم مخططاتها لإعادة ترسيم مناطق النفوذ، والحصول على الموارد الاقتصادية بأقل تكلفة، وكذلك زيادة التأثير في الرأي العام العالمي والإقليمي من خلال التطور الحاصل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وعليه، فإن النظام الدولي الجديد سيكون أخطر بكثير من النظام الدولي السابق، لأنه يعمل على اختراق القوميات، وتفتيت الدول والكيانات السياسية والاجتماعية، والسعي وراء تكوين التكتلات الاقتصادية الكبيرة والواسعة.^{xvii}

وتبعاً لذلك، فإن الدول الفاشلة التي ينهار فيها النظام السياسي، لا تستطيع السيطرة على أوضاعها الداخلية، ما يترتب عليه تدخل الدول المجاورة أو الدول القوية، ويعتبر ذلك انتهاكاً لسيادتها، وهو أمر لا يقره القانون الدولي، ومن هذه الناحية يعد الخروج من دورة الفشل غير ممكن إلا إذا توافقت القوى الخارجية المتدخلة على مجموعة من النقاط لإخراج الدول الفاشلة من حالتها التي هي عليها. وهو ما يتيح لتلك القوى وضع قيود على الدول الفاشلة تسمح لها بالتدخل فيها، وتحد من سيادتها، وتسيطر على مقدراتها، دون تقديم حلول ناجعة تخرجها من دورة الفشل.

وقد عملت الأمم المتحدة على إنشاء مبدأ "مسؤولية الحماية" يتيح لها التدخل في الحالات التي لا تستطيع الدول الفاشلة تجنب معاناة شعبيها، وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تحديد للدول الفاشلة معترف به دولياً، الأمر الذي جعل بعض الدول القوية تستفيد من المبدأ لتحقيق مصالحها. وعليه، يمكن القول إنه ليس هناك تحديد لمكونات الدول الفاشلة في القانون الدولي، كما إن هناك تعارض قانوني بين

التدخل الذي تهدف إليه الأمم المتحدة من وراء مبدأ "مسؤولية الحماية" باعتباره ردا ضروري على ما يحدث في داخل الدول الفاشلة من أعمال العنف الدموية، وبين تدخل الدول المجاورة في سيادة الدول الفاشلة، إلا أن الكثير من الدول المنضوية في المنظمة قد تكون أيضا ملتزمة عدم تدخل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. xviii

وفي ضوء ما تسعى إليه بعض الدول القوية في النظام الدولي الجديد تحقيقا لمصالحها، فأنها قد تلجأ إلى تفسير مبدأ قانوني لصالحها، وتعمل بطريقة أو أخرى لتكييف التعريفات القانونية لأجل غايات سياسية، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى المذكرة التي إرسالها وكيل المدعي العام في الولايات المتحدة عام 2002، إلى وزارة الدفاع مبينا فيها، ما قد يعرض التزام الولايات المتحدة بمعاهدة جنيف للخطر، حين أشار إلى "أن أفغانستان هي بالفعل دولة فاشلة، وأن الأفراد المعتقلين في عمليات عسكرية، والمشتبه بكونهم أعضاء من الطالبان أو القاعدة، لا يحق لهم التمتع بحماية جنيف، لأن تلك البلاد لم تعد تمتلك مقومات الدولة الضرورية للاستمرار كطرف في المعاهدة".

وفي نفس السياق، يجب أن تتم الإشارة إلى نقطتين هامتين، تتعلق الأولى بالدول ذاتها، بينما تتعلق الثانية بالحكومات في الدول، نظرا إلى أن هناك تأييد مستمر لبقاء الدول المتواصل الذي يرتكز على وجود استقرار فيها، ويعتبر إحدى وظائف القانون الدولي للحفاظ على النظام. والجدير بالذكر إن الشرعية القانونية للدول تصبح مقوضه في حال فقدت هذه الدول السيطرة على جزء من أراضي أقاليمها، بسبب تعديل واجباتها تجاه الدول الأخرى لا بسبب خسارة جزء من هذه الأراضي الذي لا يفقد الدول شخصيتها القانونية، بمعنى آخر أن الدول لا تفقد شخصيتها القانونية في حالة فقدت السيطرة على جزء من أراضيها، ولكن تقوض شرعيتها القانونية بنفس الحالة، لان حدث تعديل في واجباتها تجاه دولاً أخرى، حيث نستطيع القول إن ذات الشرط ينسحب على الكيانات

التي يشار إليها بأنها دولا فاشلة. فعلى هذا الأساس، نجد أن في الواقع الدولي المعاصر أكثر من مائة وعشرون دولة قد استمرت في البقاء بالرغم من أنها فقدت السيطرة على جزء من أراضيها، ومن بين تلك الدول، أفغانستان والكويت وأثيوبيا.

وعليه، فإن سبب وجود حكومة مرنة في دولة ما، يكمن في العقبات والتحديات التي تواجه الدولة في بداية تشكيلها، وبالتالي قد تصاب تلك الحكومة بالإخفاق أو تكون غير فاعلة، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال زوال الدولة، فالمثال الحاضر في الادهان، وهو بقاء دولة الصومال بدون حكومة فاعلة لمدة أكثر من عشرة سنوات، دون أن تتمتع بالتمثيل الدبلوماسي داخل أو خارج العاصمة مقديشو، ما أدى إلى عجز في حصولها على مقعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من مائة دولة نجحت في البقاء والاستمرارية دون السيطرة على كامل أراضيها خلال فترات متفاوتة تمتد ما بين ثمانية أشهر في حالة الكويت، وعشرة سنوات في حالة إثيوبيا.

وتأسيسا على ما سبق، فإن مصير الدول الفاشلة يبقى معلقا بين سقوط هذه الدول بالفعل ولكن لا يسمح لها بالاختفاء من الناحية القضائية، أو أن تصبح دولا أقل مرتبة من الدول العادية تسمى من الناحية القانونية "شبه دولة"، تمتلك كيانا دوليا وقضائيا، وتدل على كيان سياسي آخر مستقل ومحدود، وتتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية، بحيث لا يمكن التوقع من دولة فاشلة أن تنفذ واجباتها كاملة وحقوقها قليلة، لأنه يجب على هذه الواجبات والحقوق أن تتساوى". عليه، أن مقترح "شبه دولة" يطرح تساؤلات حول طريقة تعامل هذه الدولة مع تعادل سيادة الدول العادية الأخرى من ناحية، وأي الحقوق التي سيتم تقليصها وعند أي حد يتوقف عنده إلغاء تلك الحقوق من ناحية أخرى، وأيضا الكيفية التي يتم بها مثول الدول الفاشلة أمام محكمة العدل الدولية في ضوء فقدانها جزء من حقوقها وواجباتها، واستمرارية عضويتها في الأمم المتحدة!^{xix}

المحور الثالث: تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد

يشهد النظام الدولي الجديد منذ بداياته الكثير من حالات الاضطراب والفوضى في أماكن متفرقة من العالم، وهذه الحالات تهدد بشكل مستمر كيان الدول وسيادتها، وبالفعل قد آلت الأوضاع إلى انقسامات جوهرية في نسيج الدولة الواحدة، وخاصة بعد ما يسمى بـ"الربيع العربي"، الأمر الذي مزق وحدة الدولة وترابط أقاليمها، من خلال مطالبة الجميع بالحقوق والحريات التي كانت الأنظمة السابقة ترى انها لا تخرج عن إطار الدولة، وبينما ترى الجماعات او الكيانات المحلية ان هذه الحقوق والحريات اغتصبتها الدولة منهم، واحتفظت بها لنفسها، في ظل تزايد النفوذ المحلي من قبل أشخاص تمثل الدولة، تستخدم او تصدر هذه الحقوق والحريات دون حدود واضحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الدولي الجديد قد زادت فيه الأزمات سواء الاقتصادية والسياسية وغيرها، ويرجع ذلك الأمر إلى عدة أسباب، منها، ما ترتب على الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، من جذب للقوى الدولية الأخرى، وانقسام العالم إلى قطبين،^{xx} ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القطب الواحد أو القوى العظمى في العالم، إلى أن تعددت القوى الدولية التي تتصارع وتهدد النظام الدولي الجديد بالفناء أو سياسة التدخلات في الدول الأخرى الأقل تأثيراً في النظام أو الدول الفاشلة. وعلى الرغم من أن النظام الدولي الجديد ينتقل من نقطة إلى أخرى ولكنه محاصر بالعديد من القضايا والمشاكل التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة بشكل جلياً، فالإرهاب لم يكن وليد اليوم أو الأمس بل تم توظيفه للقضاء على الخصوم الدوليين أو استغلاله من قبل الغرب لتنفيذ أجندة معينة، وأن كان مرتكز من مرتكزات التدخل في سيادات الدول الداخلية، فإن ما تم في عام 2001 من حرب على الإرهاب نجد أساسه فيما بعد عام 2011 من تدخلات قوى دولية لحماية الإنسانية في بعض الدول "التدخل لأغراض إنسانية"، وتفكيك أو أصر الدول ووحدتها الداخلية، واتهام الأنظمة السياسية بالتباطؤ عند الاستجابة لمطالب فئة معينة أو أكثر،^{xxi} وهو ما

عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزيرة خارجيتها حين أشارت إلى الدول الفاشلة، والمارقة، والضعيفة، والانتقالية، وأقر أنها ممن يوجهون السياسة الأمريكية. وتأسيسا على ما سبق، فإن هناك عدة مؤشرات تهدد النظام الدولي الجديد عبر ما يحدث أو ما أنتجته الاضطرابات والفوضى في الدول الفاشلة، وأن كانت هذه الدول قد وقعت في جاذبية الدول القوية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها على حسابها بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من خلال ما قامت به الدول المستفيدة من توظيف لبعض القضايا والمشاكل، على غرار الإرهاب، ومحاربة الإسلام عن طريق نشر الكراهية من جانب، وبث القيم والأخلاق الغربية من جانب آخر عبر الشبكة العنكبوتية، وغير ذلك من الوسائل والأساليب لمحاصرة الدول التي يوجد بها بوادر الفشل، فتصبح هذه الدول غير قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها أو السيطرة على جزء من أراضيها بعد أن تم التركيز عليها من الدول المستفيدة، وذلك قد يكون لنهب ثرواتها أو السيطرة على سياساتها.

فمن هنا، يمكن الحديث على المؤشرات الأمنية التي قد تعكس فشل الدول، وتزيد من احتمالات التهديد الأمني على النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال اندلاع العنف بين الكيانات في الدولة الواحدة أو فيما بين الدول المحيطة، أو من خلال تعدد الأطراف الفاعلين داخل وخارج الدولة، وأطراف أخرى أقل سلطة من الدولة تتنافسها على سلطتها وما تتخذه من إجراءات لازمة لضبط الإقليم، فتؤثر على سياسة هذه الدولة بالطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، ويطل هذا التأثير البنية الداخلية، والسياسة الخارجية، والفواعل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وعليه، فإن الممارسات والضغوط المستمرة لهذه الأطراف ستؤثر على الفاعلين في السياسة الدولية، ما قد ينتج اعترافا دوليا، لأهمية تلك الأطراف ودورها في التعامل "باسم شعبها" في الخارج. وقد يترتب على ذلك، في ظل تقادم الأزمة داخل الدولة، وتزايد أنشطة الأطراف المتعددة

"منظمات وغيرها"، على المستوى المحلي والإقليمي، التعامل والاتصال بأطراف أقل من الدولة، من جانب أطراف دوليين ينشطون في المجال المدني أو الإنساني، يتدخلون في قضايا ذات طابع عالمي مثل تهريب الأسلحة، والإرهاب، وتجارة المخدرات، وغيرها من القضايا، حتى تصبح الدولة فاشلة، لا تستطيع الحد من نفوذ الفاعلين الأقل منها مرتبة، ولا تستطيع مقاومة التدخلات الخارجية عبر المنظمات الدولية وغيرها.^{xxii}

بالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح الدول الفاشلة ارتبط بتهديد خطير يطال حقوق الإنسان التي أصبحت تنتهك بالرغم من وجود وثائق ومواثيق أممية دولية، تحمي أدمية الإنسان وحقوقه في العالم، وحتى التدخلات التي تصنفها الأمم المتحدة أنها تدخلات "لأغراض إنسانية"، أضحت تحمل مدلول، الدمار، والتخريب، والنزاع، وغيرها داخل الدولة الواحدة، وقد تمتد هذه الحالة إلى الدول المجاورة عن طريق تهريب السلاح إليها، ودعم جماعات منوثة للحكومة فيها، وانتشار الظواهر الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة. وتزداد خطورة انتهاكات حقوق الإنسان عندما تقابل بصمت دولي يعبر عنه بالاستثنائية أو الازدواجية السياسية للحفاظ على مصالح القوى الكبرى من خلال الاعتماد على وجود النظم المنتهكة لحقوق الإنسان.^{xxiii}

وكنتيجة لهذا، تبدأ أعداد من البشر بالنزوح والهجرة واللجوء إلى الدول المجاورة، والدول البعيدة للذين يستطيعون تحمل تكاليف وأعباء الإقامة في هذه الدول، ويؤدي النزوح واللجوء إلى "تزايد احتمالات الاقتتال واندلاع العنف بين اللاجئين أنفسهم أو بينهم وبين مواطني الدولة المستقبلة لهم، نتيجة الاستبعاد والتهميش أو معاناتهم من انتهاكات حقوق الإنسان أو المنافسة المحتملة على الموارد المتاحة". ويجب الإشارة إلى أنه لا تقف تهديدات الدول الفاشلة عند الحالات المذكورة بل تتعداها، ما يصعب معه حصر هذه الحالات.

خاتمة

يواجه النظام الدولي الجديد منذ بدء تفاعلاته في البيئة الدولية تزايد التحديات التي تراكمت وتعمقت وخاصة بعد أحداث عام 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحرب على الإرهاب، وفي ضوء التفاعلات الدولية ظهرت من ضمن التحديات، ما يطلق عليها "الدول الفاشلة"، فهذه الدول قد تضافرت عليها المشاكل، وانتهكت سيادتها من خلال التدخلات المبررة من جانب القوى الدولية "لأغراض إنسانية"، ما جعلها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، بعد ما أحدثته التدخل من نتائج سلبية على مستوى البنية الداخلية، وانخفاض شديد في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي يفسر وصف المراكز البحثية الأمريكية الدول التي لا تستطيع القيام بوظائفها، كتقديم الخدمات لمواطنيها، أو السيطرة على جزء من إقليمها، بأنها دول فاشلة.

على هذا الأساس، فإن هناك عدة دراسات تهتم بهذا المجال، تؤكد خطورة الفشل الذي تصاب به الدول، وأنه قد يتحول من دولة إلى دولة مجاورة، ما يهدد النظام الدولي الجديد، نتيجة إهمال الأخير لتأثير العلاقات بين القوى الإقليمية والدول المجاورة، واهتمامه بحل النزاعات الإقليمية بدلا من تدارك مظاهر الفشل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول الفاشلة.

ووفقا لما ذكر، فإن احتمالات تزايد خطر الدول الفاشلة على الأمن والسلام الدوليين، جاء نتيجة ما تعرضت له هذه الدول من استعمار في الماضي، وتدخلات استعمارية في الحاضر، وفرض أمر واقع في المستقبل، وكل هذه الحالات مجتمعة عند توافرها، سوف تنتج دول فاشلة بطبيعة الحال، ان مراكز البحث الأمريكية وهي المهمة بما تؤل إليه أوضاع الدول الفاشلة، لم تأتي بجديد غير أنها وجهت الضوء في المكان المظلم، وعليه، فإن تفاعل الأسباب والعوامل والظروف المحفزة على الفشل، قد زاد من خطورة تداعيات وتهديدات الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد.

النتائج

- 1- إن مفهوم الدول الفاشلة مفهوما شموليا يتضمن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي لا تستطيع معه الدول الدفاع عن كيانها أو التوصل من "تهمة الدول الفاشلة"، وما يؤدي هذا الاتجاه، تزايد عدد الدول الفاشلة بحسب تصنيف "المقياس السنوي للدول الفاشلة، الذي يصدره صندوق السلام بالتعاون مع مجلة الشؤون الخارجية الأميركية"؛
- 2- هناك إجماع على توصيف الدول الفاشلة بأنها الدول التي لا تستطيع القيام بأدائها وظيفتها، وإغفال الأسباب والظروف الموضوعية التي أدت إلى فشل الدول، ومنها ما خلفه الإرث الاستعماري، وخاصة في أغلب الدول التي تم تصنيفها من خلال المقياس السنوي سالف الذكر، فقد ساهمت النظم الاستعمارية بشكل أو آخر في تدمير البنى الاجتماعية التقليدية لبعض الدول الإفريقية، وفرض سياسات غريبة أدت لانهايار الهياكل المؤسسية القائمة داخل الدول التي توصف بأنها فاشلة؛
- 3- هناك أطراف وأدوار دولية تسعى إلى وضع أطر قانونية تحكم علاقة الدول الفاشلة بالمجتمع الدولي في ضوء التدخلات الأممية في الدول الفاشلة من جانب، وتدخلات القوى الدولية، والإقليمية المجاورة للدول الفاشلة، بمعنى آخر، قد يتم في المستقبل التعامل مع الدول الفاشلة على أساس أنها أقل درجة من الدول العادية، تتمتع ببعض الحقوق ولا تستطيع تنفيذ واجباتها إلا حسب المطلوب منها؛
- 4- يوجد تهديد حقيقي للدول الفاشلة حسب التصنيف المذكور على النظام الدولي الجديد، تمثل في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وربما جاء هذا التهديد من خلال ما حدث من تدخلات دولية سابقة في دول لم تكن فاشلة، مثل الصومال والعراق والسودان وغيرها من الدول، فهذه التدخلات اتاحة الفرصة بشكل أو آخر لأطراف دون الدولة أن تتحرك باتجاه تحقيق مصالحها الضيقة، الأمر الذي يفسر تقادم المؤشرات وعدم السيطرة عليها من قبل الدولة التي بالكاد كانت تتعامل مع الحقوق

والحريات، "عدالة التوزيع، والمشاكل القبلية والاثنية، والجرائم والحوادث الأمنية"، وغيرها من القضايا والمشاكل المتراكمة.

التوصيات

1. على الدول التي تكافح فيها القوة العنيفة، خاصة الدول الفاشلة أو الهشة، أن تسعى لإيجاد آليات لإنهاء النزاع، والسعي إلى الانتقال السلمي للسلطة، لأن الخروج من نفق الفشل له تأثير أقل على الدول الفاشلة من تأثير التبعية. الدول الكبرى وغيرها لديها مصالح في السعي والمحافظة عليها، لذا فهي تعمل بكل الوسائل لضمان بقاء "الدول الفاشلة أو الهشة" في صراع مستمر لا يمكنها من إدارة مواردها الخاصة والسيطرة على أراضيها، مع دعم الحرب أو الأطراف الأخرى بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من طرف آخر؛
2. يجب على الدول الفاشلة أو الهشة رفع مستواها الدولي من خلال تحسين البيئة الداخلية، وعدم الاهتمام بالمستوى الخارجي للدولة وفقاً لما تعانیه في الداخل، من خلال زيادة الإنفاق دون النظر في الاستحقاقات المتتالية، ومحاولة تقديم حلول مستقبلية للمشاكل اليومية والموضوعية، دون الإفراط في ذكر أمجاد الماضي، وكذلك السعي إلى التكتل الاقتصادي مع الدول المجاورة لتأمين متطلباتها واحتياجاتها، والانفتاح على دول العالم وفق المعايير ونهج إجراء قانوني؛
3. أن تقاوم الدول الفاشلة أو الهشة التهديد الأمني، بالتعاون مع الدول المجاورة الأخرى، من خلال وضع خطط أمنية مشتركة، والموافقة على مكافحة الإرهاب، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وغيرها من القضايا التي تهم البلدين، من خلال توسيع المشاركة السياسية، واعتماد مبدأ المصالحة الوطنية في مقابل التعويض المادي والمعنوي؛
4. يجب أن تتعامل الدول الفاشلة أو الهشة مع التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كملف واحد، من خلال فتح أبواب الاستثمار الأجنبي من أجل تحقيق عائد

مالي، وتخفيف الضغط على الدولة المتعثرة في تقديم خدماتها، لتوفير البيئة الأمنية المناسبة للمواطنين الذين لا يسعون إلى مغادرة الدولة، خاصة ما يسمى بعقول الهجرة، أو حدوث نزوح كبير داخل الدولة يساهم في الضغط على الموارد والصراع عليها؛

5. يجب أن يتدخل النظام الدولي الذي تهتم فيها لقوى الدولية بمصالحها لصالح الدول التي تفشل، من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي، بعيداً عن الدعم العسكري المستخدم لأغراض أخرى دون الاستفادة من حماية هذه الدول، وعن طريق المساهمة في كفاءة وفعالية الهيكلية في هذه البلدان، ومعالجة الهياكل التالفة والمبعثرة.

المراجع

- أ- عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، مطبعة ساليماكراف، المملكة المغربية، سطات، الطبعة الثانية، 1993، ص 160-164. [Human and Community Studies Journal](http://www.maghress.com/essnad/5523)
- ب- نفس المرجع السابق، ص 193.
- ج- محمد بوبوش، مفهوم الدول الفاشلة، صحيفة السند، 2010/10/02، على الرابط: <https://www.maghress.com/essnad/5523>
- د- دلال محمود السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقاربة لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، أبريل، 2017، العدد 208، ص 7.
- هـ- دراسات في جملة نماذج ووسائل للوقاية والنجاح: "فشل الدولة في العالم الحديث"، مؤسسة دبي للإعلام، صحيفة البيان، 2016/02/26، على الرابط: <https://www.albayan.ae/books/from-world-library/2016-02-26-1.2581761>
- و- عبد الحكيم سليمان وادي، أثر خلق دولة فاشلة على الأمن الجماعي الدولي، دنيا الرأي، 2013/02/26، على الرابط:

<https://www.alwatanvoice.com/content/286781.html>

- vii- Turkan Firinci orman, An Analysis of the Notion of a “Failed State”, International Journal of Social Sciences Studies, Vol. 4, No1., January 2016. On: <http://ijsss.redfame.com>
- viii- <http://library.Fundforpeace.org/fsi?page=4>
- ix- Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? University of Chicago Law Review, Vol. 72, No4. Fall, 2005.
- x- I.W. Zartman (ed.), Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder/ London: Lynne Reiner publishers, 1995.

xi- داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي "إعادة بناء" الدولة في الشرق الأوسط؟ ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، أبريل، 2017، العدد 208، ص 13.

xii- والجدير بالذكر فإن تسمية مؤشر الدول الفاشلة "Failed States Index"، ظلت على حالها حتى عام 2012، عندما تم تغيير التسمية إلى "مؤشر الدول الهشة" Fragile States Index. ويصدر عن صندوق السلام الذي تأسس عام 1957 للبحث في قضايا وموضوعات تتعلق بتداعيات الحرب الباردة وعلى رأسها سباق التسلح النووي وقضايا نزع السلاح النووي، ثم بدأ القائمون على الصندوق مع بداية التسعينيات- وتحديداً عقب انهيار سور برلين- في تحويل اهتمامهم إلى القضايا التي تمثل تحدياً لأمن واستقرار العالم كالأمن الإنساني والصراعات المسلحة والنزاعات الدولية وحقوق الإنسان. وتتم دراسة وطرح تلك القضايا بالتعاون مع الحكومات والأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني".

- غادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، الجزء الأول، 2019/4/27، على الرابط:

https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2019/4/27/1558489

xiii- نسيم خوري، مفهوم "الدول الفاشلة" كيف نشأ وتطور، صحيفة راي اليوم، 2018/03/04،
على الرابط:

<https://www.raialyoun.com/index.php>

xiv- "يرتكز مؤشر الدول الهشة على خمسة محاور متفرعة بدورها إلى عدد من المحاور الفرعية. ويتم قياس تلك المحاور من خلال تحليل الدراسات والأبحاث التي تصدر عن الجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الدولية والتقارير الإعلامية، حيث يتم كل عام تحليل بين 45-50 مليون تقرير خاص بحوالي 175 دولة. ف المؤشرات التي على أساسها تُقاس هشاشة الدول أو ضعفها نجدها تنقسم إلى خمسة مؤشرات رئيسية، وهي مؤشرات "التماسك والاستقرار" وتنقسم بدورها إلى مؤشرات فرعية تشمل الأمن وانقسامات الفصائل والشكاوى والمطالب الجماعية. أما المؤشر الثاني فهو المؤشر الاقتصادي ويضم مؤشرات تتعلق بالتدهور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة وهجرة العقول والهجرة بشكل عام. وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث فيتعلق بالمؤشرات السياسية مثل شرعية الدولة والخدمات العامة وحقوق الإنسان وحكم القانون. ثم المؤشر الرابع ويتناول الأبعاد الاجتماعية وتتمثل في الضغوط الديموغرافية واللاجئين. وأخيراً هنا كالمؤشر العرضي الذي يتقاطع مع المؤشرات الأربعة السابقة ويشمل التدخلات العسكرية الخارجية"- عادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، مرجع سبق ذكره.

xv- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

xvi- عادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، مرجع سبق ذكره.

xvii- الموسوعة السياسية، الدول الفاشلة، على الرابط:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

xviii- نسيم خوري، مفهوم "الدول الفاشلة" كيف نشأ وتطور، مرجع سبق ذكره.

xix- نفس المرجع.

xx- حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 33، 35.

xxi- نفس المرجع، ص 38، 44.

xxii- إن تزايد وتباين الفاعلين، منظمات حكومية وغير حكومية، حركات اجتماعية، جماعات فرعية داخل المجتمعات والتي قد يكون لها علاقاتها العابرة للحدود مثل الشركات المتعددة الجنسية والمجتمع المدني العالمي المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية أو ما يسمى بالقطاع الثالث قد ساهم في تقليص مساحة الدولة في التحكم في صمامات امان مجالها الحيوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لم يعد الخلاف حول قدرة الدولة بلا صيح يدور حول عمليات وأدوات إدارة السلطة ومن ناحية أخرى قد يؤدي فشل الدولة إلى فقدان الثقة في المرجعية الدستورية الديمقراطية للنظم السياسية وظهور المرجعيات البديلة كالمرجعية الدينية أو قد ينتج عنها فوضى المرجعيات ما يؤدي إلى اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة وغير المسلحة.

- رنا أبو عمرة، أمريكا والدول الفاشلة، دار ميريت، الطبعة الأولى، 2014، على الرابط:

<https://books.google.com.ly/books>=

xxiii- نفس المرجع.

مجلة دراسات الإنسان و

المجتمع

Human and Community
Studies Journal

www.stc-rs.com.ly

العدد التاسع - سبتمبر 2019

Volume. 9 – September 2019

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal



مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

